المُحدد الخليجي
في
العلاقات المصرية ـ الإيرانية
دراسة تحليلية في ضوء الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠م

الدكتور سعيد الصباغ
المدرس بكلية الآداب جامعة عين شمس

المقدمة:

مما لا شك فيه أن البيئة الدولية، وما يطرأ عليها من متغيرات، تُعد إحدى المُحددات الرئيسة التي تحكم جملة تفاعلات البيئة الإقليمية. كما أن البيئة الإقليمية وما يطرأ عليها من متغيرات، تُعد إحدى المُحددات التي تحكم العلاقات البينية للدول المُكونة لهذا الإقليم. وهذا ما ينطبق، بطبيعة الحال، على العلاقات المصرية الإيرانية. ويفسر لنا، بُعدا مهما لحالة التقارب أو التباعد التي قد تعتري العلاقة بين هذين البلدين الكبيرين، فتارة تشهد حالة من التقارب؛ إذا اقتضت المصلحة ذلك، وتارة أخرى يعتريها التباعد الذي يصل في أحيان كثيرة إلى حد التنافر؛ إذا تصادمت تصوراتهما الاستراتيجية حيال القضايا الإقليمية الرئيسة. وعندئذ تتبارى مساعي كل دولة منهما لإثبات جدارتها للاضطلاع بدور إقليمي يترجم حجم هذا الدور وثقله في المنطقة؛ وذلك بغرض استخلاص أفضل المكتسبات لصالحها في ظل محددات البيئة الدولية والإقليمية.

ومن بين المحددات الإقليمية التي تحكم العلاقات المصرية ـ الإيرانية، المُحدد الخليجي، الذي يُعنى هذا البحث بدراسته من حيث تحليل انعكاس المتغيرات الدولية والإقليمية التي تطرأ على منطقة الخليج العربي على نمط العلاقة بين هذين البلدين. وتحديداً في ضوء الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩١م، وما ترتب عليه من تداعيات خطيرة؛ أثرت على جملة التفاعلات الإقليمية بشكل عام، وعلى العلاقة بين القاهرة وطهران، بشكل خاص.

وتنطوي دراسة العلاقات المصرية الإيرانية، في ظل هذه الأزمة، على أهمية كبيرة، من حيث إنها كانت تُعد نموذجا بارزاً للمتغيرات الإقليمية الحاسمة التي عكست مدى كفاءة كل دولة منهما على التفاعل مع هذا المتغير، وقدرته على ممارسة دوره الإقليمي، ومقدرته على استخلاص أفضل النتائج التي من شأنها تعزيز هذا الدور.

إشكالية الدراسة:

من المعروف أن منطقة الخليج العربي تتمتع بموقع جغرافي متميز وبقيمة استراتيجية واقتصادية كبيرة جعلتها إحدى مفاتيح السيادة العالمية، وجعل أقطارها تتمتع بثقل سياسي واقتصادي مؤثر على المستويين الإقليمي والدولي. ولعل هذا ما جعل هناك علاقة طردية بين أسواق الطاقة والاستقرار في منطقة الخليج من ناحية، وبين حجم النفقات العسكرية وطبيعة الترتيبات الأمنية من ناحية أخري لمجابهة التهديدات التي قد تتعرض لها.

وإننا إذا اعتبرنا أن منطقة الخليج منطقة صراع نفوذ ومحاولات للسيطرة على المستويين الإقليمي والدولي؛ فإنه يمكن القول إن غزو العراق للكويت وما ترتب عليه من تداعيات خطيرة، كان فيما يبدو تدشيناً لمعادلة دولية جديدة لبسط النفوذ والسيطرة؛ فرضت، من خلالها، الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على هذه المنطقة، في ظل انهيار مكانة الاتحاد السوفيتي وتضاؤل دوره وتعرضه لعملية تفكك تاريخي بانفصال جمهورياته الاتحادية الواقعة شمال إيران، وذلك بعد تاريخ طويل من قدرته على إحداث التوازن النسبي المطلوب مع الولايات المتحدة.

ولقد فرض غزو العراق للكويت واقعاً إقليميا متردياً، ارتسمت عليه معالم العلاقات البينية العربية وجملة التفاعلات الإقليمية، حيث بات مُحدداً حاسماً افترقت بموجبه التصورات الاستراتيجية لمعظم دول المنطقة، وتفاقمت بسببه أيضاً عوامل الخلل في جملة التفاعلات العربية ـ الإقليمية، ومن بينها العلاقات المصرية ـ الإيرانية، حيث كان تفاعل كل القاهرة وطهران، مع عملية الغزو العراقي للكويت وتداعياته، تفاعلاً يحمل في طياته بعض مبررات التقارب بين البلدين؛ نظرا لتقارب موقفهما من الغزو وإن اختلفت دوافع ومبررات كل منهما. ولكن سرعان ما عادت العلاقات بينهما إلى سيرتها المتوترة الأولى؛ ليس بسبب تضارب المصالح بين مصر وإيران، وحسب. بل بسبب افتراق تصوراتهما الاستراتيجية حيال

مفاهيم الأمن وتنازع الأدوار بينهما حول أمن الخليج العربي وترتيباته التي أعقبت تحرير الكويت. وبناء على هذا، قاد البلدان اشتباكاً سياسياً ضارياً، عمّق هوة الاختلافات بينهما، وجسد بنفس القدر جملة الخلافات بينهما حول القضايا الإقليمية الأخرى.

تساؤلات الدراسة

وتتفرع عن إشكالية الدراسة مجموعة من التساؤلات المطروحة، التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها، أهمها:

ما هو موقف مصر من غزو العراق للكويت وماهي مبرراته ودوافعه؟

ما هو موقف إيران من غزو العراق للكويت وما هي مبرراته ودوافعه؟

ماهي مكامن الاتفاق والاختلاف بين موقف البلدين من الغزو العراقي للكويت؟

ما هو موقف البلدين من حرب تحرير الكويت؟

ماهي تصورات البلدين الاستراتيجية لأمن الخليج؟

ماهي كوامن الاتفاق والاختلاف بين تصورات البلدين لترتيبات الأمن بعد تحرير الكويت؟

ما هو أثر الغزو العراقي للكويت وانعكاس تداعياته على العلاقات المصرية الإيرانية؟

تقسيمات الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين:

غزو العراق للكويت

أمن الخليج.

المبحث الأول

غزو العراق للكويت

مما لا شك فيه أن القرار الذي اتخذه الرئيس العراقي صدام حسين بغزو الكويت، جاء بناء على خطأ في تصوراته وتقديراته التي بني عليها افتراضاته ونتائجه، وحتى في محاولته لإعداد المسرح الإقليمي والدولي لعملية الغزو. وقد تجلت أولى معالم هذا الخطأ منذ اللحظة الأولى التي دعا فيها الرئيس العراقي . عقب انتهاء الحرب مع إيران . لإنشاء تكتل عربي يضم أربع دول تحيط بمنطقة الخليج العربي هي: العراق في الشمال الغربي والأردن شمالاً ومصر غرباً والشمال الغربي واليمن الشمالي جنوباً. على أمل أن يتحول هذا التكتل، فيما بعد، إلى تحالف عسكري، يُحقق من خلاله طموحاته وربما أطماعه أيضاً. خاصة أن التصورات التي أسست عليها بغداد لقيام هذا التكتل، الذي أطلق عليه "مجلس التعاون العربي"، كانت تفترض أنه سوف يحقق لها عدداً من المكاسب الاستراتيجية أهمها:

1. تحييد التفوق الإيراني البشري والاقتصادي على العراق، باعتبار أن دول هذا المجلس ستشكل قوة ردع هائلة لإيران.
2. إعطاء العراق منافذ جديدة على العالم الخارجي؛ حيث سيكون مسيطراً من الخليج العربي إلى خليج السويس، وبالتالي يمكن عزل سوريا براً وجواً عن باقي الوطن العربي وعن آسيا وأفريقيا إلا عن طريق البحر؛ مما سيفرض عليها التخلي عن سياسة العداء للعراق وربما يُغريها بالانضمام إليه.
3. المحافظة على قدراته العسكرية بما في ذلك التصنيع الحربي، وتنمية هذه القدرات من خلال التعاون التكنولوجي مع مصر والأردن.
4. سيجعل من العراق دولة مواجهة في الصراع العربي – الإسرائيلي، مما يعطيه دوراً كبيراً في أي تسويات مستقبلية [1].

غير أن هذه التصورات العراقية اصطدمت بموقف القاهرة، التي كانت قد عزمت على كبح جماح بغداد لمنعها من الهيمنة على المنطقة العربية بعد انتهاء حربها مع طهران، خاصة أنها كانت تدرك جيداً الهدف الحقيقي الذي كان يسعى إليه الرئيس صدام حسين من

وراء قيام مجلس التعاون العربي؛ ومن ثم رفضت بشدة وفضلت أن يتحول هذا المجلس إلى حلف عسكري، على أن يظل مجرد تجمع اقتصادي عربي لخدمة شعوب الدول المشتركة فيه [٢]. لاسيما أنها كانت ترى أن الأهداف بين الدول الأربع المشاركة فيه لم تكن متجانسة، بقدر ما كانت أقرب إلى الاختلاف منه إلى الاتفاق أو التجانس؛ فقد كان واضحاً أمامها أن هدف الأردن من الانضمام لهذا المجلس هو مواجهة أزمته الاقتصادية ونتائجها السياسية المحتملة، بينما كان هدف مصر منه هو الدخول إلى العمل العربي من أي باب يؤدي على اجتياز مشاكلها الاقتصادية، أما العراق فكان هدفه العام مواجهة ظروف ما بعد حربه مع إيران، ثم التمهيد لغزو الكويت، كما اتضح بعد مرور أشهر قليلة على قيام مجلس التعاون العربي [٣]. وقد أكدت عملية الغزو العراقي سلامة الموقف المصري وكيف استعمل الرئيس العراقي دول ذلك المجلس باستثناء مصر – لصالح عمليته المخططة لغزو الكويت ... للدرجة التي دعت الرئيس حسني مبارك إلى إطلاق اسم مجلس التآمر العربي عليه [٤].

لقد كان غزو العراق لدولة عربية خليجية يشكل تحدياً أساسياً للسياستين المصرية والإيرانية على حد سواء، كما هو الحال بالنسبة للقوي الإقليمية والدولية الأخرى؛ ومن ثم بنت كل من القاهرة وطهران تقديرات موقفيهما لهذه الأزمة وفق تصوراتها الاستراتيجية ومصالحها الخاصة، كما تفاعلا البلدان مع غزو الكويت وتداعياته طبقاً لتطورات الموقف وتداعياته؛ نظراً لأن هذا الغزو أفضى إلى تغيير هائل في النظرة الأمنية للخليج؛ حيث نقلت مسألة الأمن فيه من الإقليمية إلى العالمية بصورة مباشرة وصريحة؛ الأمر الذي انعكس بالسلب على جملة التفاعلات العربية – العربية، والعربية ـ الإقليمية، لا سيما المصرية – الإيرانية على وجه الخصوص.

ولنا أن نعرض لموقف مصر وإيران من مسألة الغزو العراقي للكويت والكيفية التي تفاعلتا بها مع التداعيات الناجمة عن احتلال الكويت، ومن ثم انعكاس موقف البلدين حيال الأزمة على العلاقات الثنائية بينهما.

أولا: موقف مصر:

من المعروف أن مصر، وهي عضو في مجلس التعاون العربي، قد رفضت العدوان العراقي على الكويت بعد ساعات معدودة من بدء عملية الغزو، انطلاقا من إدراكها لأبعاد هذا العدوان وتداعياته، وما سوف يترتب عليه إقليميا ودولياً؛ وذلك نظراً للاعتبارات التالية:

أولاً: أن هذا العدوان يُمثل سابقة هي الأولى من نوعها في المنطقة العربية، كما إنه يمثل "مخالفة لأحكام ومبادئ الشرعية الدولية. وإخلالاً واضحاً بتعهد جميع الأقطار العربية بعدم التدخل في الشئون الداخلية لبعضها البعض [٥].

ثانياً: أن هذا العدوان يُخل بموازين القوى داخل منطقة الخليج العربية لما يستتبعه من مستجدات تشكل بدورها تهديداً مباشراً لأنظمة الحكم الخليجية الأخرى؛ الأمر الذي يجعل المنطقة عرضة للانفجار وخلق مناخ مناسب للتدخل الأجنبي (٦).

ثالثاً: أن هذا العدوان قد هدد المصالح المصرية في منطقة الخليج؛ حيث تسبب في ضياع حوالي ١٠مليارات دولار من موارد ومدخرات كانت موجودة بالمصارف والصناديق الكويتية، وضعها المصريون العاملون بالكويت، فضلاً عن الديون العراقية لمصر وباقي مستحقات المصريين بالعراق. ناهيك عن انخفاض عائدات قناة السويس بحوالي ١٥% وموارد السياحة المصرية لأكثر من ٥٠% من أعداد السائحين؛ وعودة أكثر من نصف مليون مصري تقريباً في وقت كانت مصر تعاني فيه من البطالة[٧].

وفي ضوء تقديرها للأزمة، سعت القاهرة في البداية للعمل على احتوائها بالطرق السلمية وتسويتها تحت المظلة العربية لاعتبارات عديدة أهمها: محاولة الحفاظ على القوة العرقية وعدم تشتتها، والحيلولة دون اتساع رقعة هذه الأزمة بما قد يؤدي إلى تدخل قوى أجنبية فيها، من ناحية والعمل على تحييد الموقف الإيراني من ناحية أخرى؛ على اعتبار أن إيران كانت بمثابة العدو اللدود الذي حاربه العراق على مدى ثمان سنوات، بسبب المشاكل الحدودية والتي ظلت معلقة دون حل ولم تستطع طهران أو بغداد حسمها عن طريق هذه الحرب، فضلاً عن منع تدخل إسرائيل في الأزمة للحيلولة دون تعقيدها.

وقد بلغ حرص مصر على حل الأزمة سلمياً، في إطار الجامعة العربية، أن وجه الرئيس حسني مبارك ستة وعشرين نداء معلناً [٨] للقيادة العراقية يطالبها من خلالها بالانسحاب من الكويت وعودة الحكومة الشرعية لدولة الكويت حفاظاً على قدرات العراق العسكرية، ورأباً للصدع الذي تعرضت له العلاقات العربية البينية من جراء الغزو والعدوان على دولة مستقلة ذات سيادة.

ونتيجة لفشل تلك المساعي، بسبب تعنت بغداد؛ اضطرت مصر لإرسال قوات مسلحة إلى منطقة الخليج العربية، ضمن قوات عربية (مصرية – سورية – مغربية) بناء على طلب من المملكة العربية السعودية ووفقاً لقرارات مؤتمر القمة العربية الطارئة بالقاهرة ٩- ١٠/٨/١٩٩٠م، تلك القوات التي أسهمت بشكل واضح في تحرير دولة الكويت وحماية الدول الخليجية الأخرى من أي عدوان محتمل [٩]. حيث أرسلت مصر قوات من قوات الصاعقة والمظلات إلى الامارات العربية المتحدة، إضافة إلى حوالي ٣٥ ألف مقاتل إلى المملكة العربية السعودية لمشاركة قوات التحالف الدولي في تحرير الكويت. وقد تكونت هذه القوات، التي وصلت إلى مسرح العمليات، على أربع مراحل من قوات الصاعقة والمظلات ثم الفرقة الثالثة الميكانيكية، والفرقة الرابعة المدرعة، ووحدة إسناد إداري وفني، والتي أدت مهامها بنجاح أشادت به جميع القيادات العسكرية الأخرى [١٠].

ويبدو أن مشاركة القوات المصرية في هذا التحالف كانت مشاركة ذات طابع محدد، أرادت القاهرة أن تُؤكد من خلالها أن مهمتها تنحصر في المساهمة في حماية الحدود السعودية وتحرير الكويت فقط وليس غزو العراق بعد دحر قواته المعتدية على دولة عربية شقيقة؛ وحتى لا تنال هذه المشاركة من دورها التقليدي في المنطقة، مثلما نالت معاهدة السلام التي أبرمتها مع إسرائيل من هذا الدور على المستوى العربي.

ولعل الإدارة المصرية لأزمة الخليج الثانية، قد حققت لها أكبر المكاسب السياسية والاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي منذ عام ١٩٧٩م، عام توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، وهي مكاسب عززت إرادة القاهرة في محاولة تعزيز دورها العربي مرة أخرى في ظل التحولات الكبيرة التي شهدها المحتوى القيمي العربي بسبب الحرب العراقية – الإيرانية وغزو العراق للكويت. ومن بين هذه المكاسب:

أولاً: تعزيز مكانه مصر وقدرتها على الحركة داخل منطقته الخليج للحفاظ على مصالحها وأمنها القومي، كما أكدت أيضاً على أنها لم تفقد مكانتها في هذه المنطقة.

ثانياً: ترحيب المجتمع الدولي، فضلاً عن الدول الخليجية الست: المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، وعمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ الأمر الذي عولت عليه القاهرة لمحاولة الدخول في الهياكل الأمنية والسياسية الخليجية فيما بعد الانتهاء من تحرير الكويت، رغم أنها كانت تُدرك أن ثمة اتفاق ضمني عربي على استحالة عودة مصر لأداء دور الدولة القائد في المنظومة العربية ككل.

ثالثاً: حققت مصر أكبر نجاح اقتصادي في عهد حسني مبارك، عندما توجت مساعيها التي كانت تبذلها منذ عام ١٩٨٨م، لتقليص ديونها الخارجية من ٥٠ مليار إلى ٢٤مليار دولار، حيث أسقط نادي باريس ٥٠% من ديونها البالغة ٢١ مليار دولار حينئذ، وأعاد جدولة الجزء المتبقي أيضاً على ٢٥عاماً بفائدة ميسرة. كما أسقطت الولايات المتحدة ديونها العسكرية بالكامل التي كانت تبلغ ٦,٧ملياراً، إضافة إلى إلغاء كل من الكويت والسعودية والإمارات وليبيا ٧ مليارات دولار من مديونيتها على القاهرة [١١].

ثانياً: موقف إيران:

كان موقف إيران من غزو العراق للكويت تحكمه اعتبارات مصلحية بحتة؛ فقد عارضت طهران، منذ البداية، هذا الغزو على الرغم من تسليم بغداد بجميع شروط إيران لإنهاء الحرب بينها واعترافها مرة أخرى بمعاهدة ترسيم الحدود بينهما الموقعة بين البلدين في الجزائر في الخامس من مارس عام ١٩٧٥م [١٢].

وكانت إيران تدرك أن هذا التسليم من عدوها اللدود يأتي فقط في إطار محاولته الساذجة لتحييد موقفها، سواء أثناء علمية الغزو والاحتلال، أو أثناء إدارة بغداد لتداعيات هذا العدوان وتبعاته، ولذا بنت طهران تقديراتها لغزو العراق للكويت على مجموعة من المعطيات أهمها:

أن احتلال العراق للكويت سوف يضيف مساحة جديدة لأراضيه.

تزايد المساحة البرية المطلة للعراق على شمال الخليج العربي.

تزايد القوة العراقية، خاصة الاقتصادية نتيجة لاحتلاله آبار البترول الكويتية.

زيادة قدرة العراق على إنشاء ممر ملاحي جديد في شط العرب بعيداً على مناطق المواجهة مع إيران [١٣].

وقد شرح الرئيس الإيراني حينئذ "هاشمي رفسنجاني" موقف بلاده، أثناء إلقائه لخطب الجمعة، بما يعكس المدرك الإيراني للأزمة، حيث قال في إحداها: "إننا إذا ساعدنا العراق، فمعنى ذلك أن يظل في الكويت وأن تكون له حدود بحرية ممتدة معنا حتى مضيق هرمز تقريباً، وأن يتحول الخليج الفارسي إلى خليج عربي... أليس هذا انتحاراً"[١٤].

وقد أدارت طهران الأزمة بكفاءة عالية، حصدت من وراءها مكاسب كبيرة، عززت موقفها الإقليمي والدولي. حيث اتسم تفاعل إيران بالحيوية على مدى تطورات الأزمة، فقد وجهت الدعوة تلو الدعوة للعراق . كما فعلت مصر للانسحاب من الكويت لإبطال مبرر تواجد القوات الأجنبية التي هيمنت عليها الولايات المتحدة في منطقة الخليج [١٥]. وعندما لاحت في الأفق بوادر نشوب الحرب، أعلن وزير الخارجية حينئذ "علي أكبر ولايتي" موقف بلادة المحايد من الحرب التي قد تنشب بين العراق ودول التحالف [١٦].

وقد قرنت إيران بين هذا الموقف المحايد، الذي أعلنت التزامها به، وبين تأكيدها على عدد من المحددات التي سوف تبنى عليها موقفها النهائي أثناء عمليات الحرب، وذلك بما يشبه الشروط لضمان استمرار موقفها على الحياد، منها:

1. عدم السماح للقوات المتحاربة باستخدام مجالها الجوي أو مياهها أو أراضيها أثناء سير العمليات العسكرية [١٧].
2. عدم السماح بمرور متطوعين باكستانيين للقتال إلى جانب العراق عبر أراضيها، نظراً لموقف إيران المحايد والتزامها بمبادئ القانون الدولي [١٨].
3. عدم السماح لإسرائيل بأن تكون طرفاً مباشراً في الحرب، وإذا حدث غير ذلك فسوف يتغير موقفها المحايد، حتى ولو قامت بعمل انتقامي رداً على أي هجمات صاروخية عراقية عليها، أو تعرضت دولة إسلامية أخرى لأي هجوم إسرائيلي [١٩].

4. أن إيران ستظل على الحياد حتى لو دخلت تركيا طرفاً في الحرب؛ نظراً لأنها في حالة حرب فعلاً ولأن قواعدها العسكرية تُستخدم ضد العراق [٢٠].

وعندما بدأت الحرب الجوية ضد العراق في ١٧ يناير ١٩٩١م، وضعت إيران قواتها المسلحة في حالة تأهب قصوى [٢١]. وأعلنت على لسان وزير خارجيتها أنها ستعالج الجرحى العراقيين في مستشفياتها وأنها أبلغت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة بذلك وأنه تم التنسيق في هذا الشأن مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر [٢٢]. فضلاً عن أنها أعلنت على لسان المتحدث الرسمي باسم المجلس الأعلى للأمن القومي أنها ستتحفظ على جميع الطائرات العراقية التي لجأت إليها لحين انتهاء الحرب [٢٣]، وأن "الطيارين العراقيين الذين قادوا طائراتهم إلى إيران سيعاملون معاملة أسرى الحرب"[٢٤].

والحقيقة أن الموقف المحايد الذي اتخذته إيران من حرب تحرير الكويت قد حقق لها، كما سبق الإشارة، أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية، منذ قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩م، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، تلك المكاسب التي نشّطت آمال طهران للعب دور إقليمي بارز وتحقيق مكانة دولية مهمة. وذلك للاعتبارات التالية:

أولاً: إن النهاية التي أفضت إليها حرب تحرير الكويت من تدمير القدرات العسكرية العراقية وإقرار العراق مرة أخرى باتفاقية الجزائر المبرمة بين البلدين عام ١٩٧٥م، جعل من إيران القوة العسكرية الأولى في منطقة الخليج العربي، وباتت مرشحة لملء فراغ القوة الناجم عن ذلك، والاستعداد للانقضاض عليه فيما بعد.

ثانياً: أن انهيار النظام العربي القديم وتفككه دعم رغبة إيران في الاستفادة من هذا الوضع والدخول بقوة في عمليات صياغة نظام إقليمي جديد والعمل على المشاركة في أي ترتيبات أمنية في منطقة الخليج بوصفها طرفاً أساسياً وفاعلاً [٢٥].

ثالثاً: مثلت أزمة الخليج فرصة مواتية لإيران لكسر حالة العزلة والانفتاح على الدول العربية والغربية تمهيداً لاستعادة دورها ووزنها الإقليمي والدولي؛ حيث تحسنت علاقتها بشكل منفرد مع دول الخليج الست التي اعترفت بأهمية إعطاء دور لطهران في الترتيبات الأمنية، كما أكدت إيران من جانبها أنها قادرة ومستعدة للقيام بدور القوة التي تدعم

الاستقرار في المنطقة بوصفها القوة الأساسية في المنطقة وتمتلك أكبر إطلالة على شواطئ الخليج [٢٦].

رابعاً: أن موقف إيران المحايد من الحرب كان مدعاة لترحيب دول التحالف وقد تجسد ذلك في إقدام الجماعة الأوروبية على استئناف مساعداتها لها، وإعادة علاقتها الدبلوماسية مع طهران، وتخفيف حدة التوتر في علاقتها مع واشنطن، فضلاً عن استئناف علاقاتها الدبلوماسية التي كانت مقطوعة بينها وبين كل من السعودية بصفة أساسية، وبدور أقل مع مصر [٢٧].

خامساً: أصبح هناك تفهماً نسبياً من جانب بعض الدول الغربية عموماً، لا سيما بريطانيا وفرنسا، لأن تلعب إيران دوراً إقليمياً في أية ترتيبات أمنية مُقبِلة في المنطقة، حيث أكد وزير خارجية بريطانيا حينئذ "دوجلاس هيرد" Douglas Hurd بأن إيران لن تُستبعد من الترتيبات الجديدة، كذلك صرح الناطق باسم الحكومة الفرنسية بأن موقع إيران الجغرافي وأهميتها ومصالحها تجعلها طرفاً أساسياً في أية تسوية لضمان الأمن والتوازن في الشرق الأوسط [٢٨].

سادساً: استفادت إيران اقتصادياً ليس من جراء ارتفاع أسعار النفط على مدار أشهر أزمة غزو الكويت وحسب، بل عملت على دعم اقتصادها بفتح أسواق لها في دول الخليج، خاصة في دبي والكويت والبحرين وعمان، حيث ارتفع حجم التجارة الإيرانية مع هذه الدول. فضلاً عن إبرامها لاتفاقيات مع السودان في مجال الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين، وانفتاحها على اقتصاد دول آسيا الوسطى لمنافسة الدور التركي فيها في كافة المجالات الزراعية والتجارية والصناعية والثقافية [٢٩].

وتأسيساً على ما سبق ذكره، يمكن القول إن موقف القاهرة وطهران من غزو العراق للكويت وإدارة كل منهما لتداعياته بكفاءة؛ أحدث انفراجة نسبية في العلاقات الثنائية بين البلدين، تمت ترجمتها في استئناف العلاقات بينهما على مستوى مكتب رعاية المصالح في مارس من عام ١٩٩١م.

وعلى الرغم من ذلك، لم يمض وقت طويل حتى شهدت هذه العلاقات توتراً كبيراً؛ على خلفية تباين الأُطر المعرفية بينهما لمفهوم أمن الخليج والترتيبات المتعلقة بسلامة هذه المنطقة. وقد تعزز هذا التباين بين البلدين في ظل الواقع المُعقد الذي فرضه غزو العراق للكويت من تغيير في مكامن القوة داخل النظام العربي والإقليمي، وما ترتب عليه بالضرورة تغير في نمط التفاعلات العربية والإقليمية والدولية؛ وبالتالي تقاطعت معها المفاهيم والتصورات المرتبطة بأمن الخليج العربي.

إن الحرب العراقية – الإيرانية (أزمة الخليج الأولى) وغزو العراق للكويت (أزمة الخليج الثانية) قد كشفت عن مدى عجز النظام العربي عن مجابهة التحديات كما افقدتا العمل العربي المشترك مصداقيته ومضمونه؛ الأمر الذي دفع دول الخليج العربية إلى الارتكان على القوى الدولية في تحالفاتها الأمنية، ومن ثم أصبح مفهوم أمن الخليج مفهوماً معكوساً بسبب استعانة هذه الدول بالقوى الأجنبية لدرء الأخطار المحدقة بها، عبر تأسيس قواعد عسكرية على أراضيها وإبرام اتفاقيات أمنية واتفاقيات حماية تضمن لها توفير الأمن؛ بعد أن فقدت الثقة في الترتيبات التعاقدية التقليدية التي حكمت العلاقات العربية – العربية.

وبناء على هذا، يمكن القول إن حقيقة تعزيز الأمن بهذه الطريقة قد خرج من النطاق الإقليمي إلى النطاق الدولي. وبعبارة أخرى أصبح أمن الخليج مرتبط – من خلال هذه الاتفاقيات – بإرادة القوى الكبرى أكثر من أي قوى أخرى داخل المنطقة، في توقيت عكس مدى فشل الآليات العربية في التعامل مع الأزمات الكبرى الطارئة.

ولكن الموضوعية تحتم علينا أيضاً أن نشير . ولو بقليل من التبصر في الأمر . إلى أن دول الخليج العربي نفسها لم تكن تمتلك تصوراً واضحاً أو إطاراً معرفياً موحداً لمفهوم الأمن الإقليمي لمنطقتهم ذاتها؛ إذ كانت هذه الدول تكاد تغير فقط أولويات الأمن وأولويات مصادر التهديد، ومن ثم كان استدعاء الحماية الخارجية للأمن هو المرتكز الثابت الوحيد لديها؛ فمثلاً ظلت إيران تمثل بالنسبة لها، منذ الحرب العراقية – الإيرانية، مصدر التهديد الرئيس، حتى نهاية هذه الحرب. ثم ومع بروز التوجس من العراق، الذي كان قد خرج من حربه مع إيران مكتسباً ميزات استراتيجية إضافية، وغزوه للكويت تحول العراق إلى مصدر التهديد الرئيس لهذه الدول بدلا من إيران [٣٠].

وفي ظل هذا الواقع المعقد والسياق المرتبك، لم يعد التوصل إلى إطار معرفي أو إدراك مشترك للأمن بين الدول العربية أمراً سهلاً، خاصة أن الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها دول الخليج منفردة مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قلصت بدورها هامش الحركة أو المناورة لدى الأطراف العربية الأخرى وعلى رأسها مصر والأطراف الإقليمية وعلى رأسها إيران للقيام بدور فاعل أو مؤثر في أي ترتيبات تخص أمن منطقة الخليج العربية.

وبالتالي أصبحت مسألة الحفاظ على سلامة هذه المنطقة من الأخطار الخارجية تمثل هدفا واحدا تُجمع عليه كل الأطراف، وتختلف حوله في نفس الوقت التصورات العربية والإقليمية والدولية، حتى باتت معها القوى الإقليمية، المتحفزة للإسهام في صيانة أمن الخليج وعلي رأسها مصر وإيران، مرتبكة بل ومتباينة إلى حد التقاطع. ولعل اختلاف هذه التصورات كان يمثل إحدى المسائل الخلافية بين القاهرة وطهران، التي تفاقمت إلى حالة من الاشتباك السياسي بينهما ولعل هذا ما سيتم تناوله بالتفصيل.

ولكن علينا أولا أن نلقي الضوء على أول محاولة عربيه مشتركة لصياغة إطار معرفي أو معادلة أمنية لمنطقة الخليج عرفت إعلاميا بـ إعلان دمشق، ومن ثم نلقي الضوء تباعا علي تصور كل من مصر وإيران لمفهوم أمن الخليج ومدى التباين بينهما في هذا الشأن، وإدراك كل منهما لدور الآخر حيال هذه المسالة.

اعلان دمشق

قبل أن تضع حرب تحرير الكويت أوزارها بأكثر من عشرة أيام، تبلورت جهود الأطراف العربية المشاركة في التحالف الدولي المضاد للعراق في بيان صدر عن اجتماع وزراء خارجية كل من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست بالقاهرة يومي ١٥،١٦ فبراير ١٩٩١م، والذي نص على أن الوزراء الثمانية قد تدارسوا التنسيق والتعاون فيما بين دولهم لمرحلة ما بعد تحرير الكويت في جميع المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية؛ سعيا لبعث روح التضامن العربي من جديد. وكان هذا البيان يمثل الوثيقة التمهيدية لاتفاقية إعلان دمشق التي وقع عليها وزراء الخارجية يوم ٦مارس ١٩٩١م [٣١].

وقد أشار هذا الإعلان إلى العمل بموجب المواثيق العربية والدولة والمبادئ المستقرة في العمل الدولي في شأن بناء السلام والأمن كما أشار إلى خصوصية النظام العربي المتعلقة بمبادي التضامن والأخوة، بما كان يعني أن تفاصيله لم تخرج عموما عن التراث التقليدي للخطاب السياسي والقومي الداعي إلى العمل العربي المشترك من أجل مواجهة التحديات والتهديدات التي تتعرض لها المنطقة [٣٢].

غير أن الأهم في الإعلان المذكورة كان يكمن فيما ورد بالفقرة (ب) من أهداف التنسيق والتعاون في المجالين السياسي والأمني، حيث نصت على أن الأطراف المشاركة، استنادا إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، "تعتبر أن وجود القوات المصرية والسورية على أرض المملكة العربية السعودية ودول عربية أخري في منطقة الخليج، تلبية لرغبة حكوماتها بهدف الدفاع عن أراضيها، وتمثل نواه لقوة سلام عربية لضمان أمن وسلامة الدول العربية في منطقة الخليج ونموذجاً يحقق ضمان فعالية النظام الأمني العربي والدفاعي الشامل..."[٣٣].

وتكمن أهمية إعلان دمشق، في إنه يُعد أول وثيقة عربية تتحدث عن بناء قوة سلام عربية لردع التهديدات وضمان أمن وسلامة دول عربية، ثم البناء علي القوة لا حقا بما يضمن قيام نظام أمني دفاعي عربي شامل حقيقي يقوم علي ترتيبات دفاعية عسكرية.[٣٤] كما أنه كان تجسيداً للروابط الجيوستراتيجية بين الدول الخليجية الست والوطن العربي، سيما أنه ربط بين أمن الخليج وأمن منطقة البحر الأحمر وشرق البحر المتوسط بما يحقق الأمن الاستراتيجي المتكامل لمنطقة الخليج العربي، سواء في إطار الأمن القومي العربي أو الأمن الإقليمي للشرق الأوسط. [٣٥]

ومع هذا واجة إعلان دمشق تحديات جسيمة برزت على سطح الأحداث فور الإعلان عنه، كان على رأسها رفض الولايات المتحدة له شكلا ومضموناً؛ الأمر الذي أدي في النهاية إلى التراجع العملي عما جاء فيه، حيث أُعلن يوم ١٩يوليو ١٩٩١م، عن إدخال تعديلات جوهرية عليه. [٣٦] كان من شأنها تفريغه من مضمونه وجردته من أهدافه؛ خاصة أن هذه التعديلات استهدفت تحديداً الترتيبات الأمنية المُشار إليها سلفاً، بما كان يعني

التراجع عن فكرة إنشاء قوة السلام العربية كنواه لضمان أمن وسلامة دول الخليج العربية. (٣٧)

وقد حاولت مصر من جانبها إنقاذ إعلان دمشق، فبذلت جهداً كبيراً لإقناع دول الخليج بأهمية اتخاذ خطوات على طريق وضع الإعلان موضع التنفيذ حتى لا يُضاف إلى الكم الكبير المُهمَل من الوثائق التي تتعلق بالعمل العربي المشترك، وبأهميته في تحقيق الأمن والتقدم والتضامن بين الدول الموقعة عليه في ظل الظروف الدولية والإقليمية المضطربة التي كانت تعيشها منطقة الخليج تحديداً [٣٨].

وأيقنت مصر أن إجهاض إعلان دمشق على هذا النحو المُبكر، لم يعكس نجاح الإرادة الرافضة لأي حضور عربي في ترتيبات أمن منطقة الخليج، فحسب بل إخفاق مساعيها أيضاً في بلورة التحالف العربي الذي تكون أثناء حرب تحرير الكويت في وضع دائم لحماية أمن الخليج، ومن ثم أخفقت معها تطلعاتها التي كانت تعوّل عليها لتجسير العلاقة العضوية مع أمن الخليج العربي بوصفه يمثل جزءاً من الأمن العربي الشامل.

وقد ترتب على هذا، أن قامت القاهرة بسحب جميع قواتها من الأراضي السعودية والكويتية؛ مُعلنة تفهمها للدوافع النفسية التي حدت بدول الخليج إلى فقدان الثقة في شقيقاتها العربيات بسبب ملابسات الأزمة وتبعاتها. كما أكدت في نفس الوقت على أنها لا تقبل أن تكون تابعة لأي قوة عالمية أو أن تكون ستاراً لإضفاء شكل عربي على نظام غير عربي بالأساس [٣٩].

كما أن انسحاب القوات المصرية من السعودية والكويت، جاء متزامناً مع جولة وزير الدفاع الأمريكي "ديك تشيني" بمنطقة الخليج في مايو ١٩٩١م، والذي أعلن خلالها عن موافقة دول الخليج على مقترحات بلاده بشأن أمن المنطقة وأن الاتفاقيات التي أمكن التوصل إليها، وسيتم توقيعها لاحقاً، ستظل كلياً وجزئياً اتفاقيات سرية تلبية لرغبة دول الخليج [٤٠]. وهذا ما كان يتناقض في حد ذاته مع جوهر الرؤية المصرية لأمن الخليج، والتي سبق أن أعلنت عنها القاهرة في وقت مبكر عشية انتهاء الحرب، ومؤداها رفض الوجود البري الأمريكي على الأراضي العربية في الخليج، رغم أنها تفهمت أيضاً إمكانية تخزين الولايات المتحدة الأسلحة هناك واحتفاظها بوجود بحري وجوي [٤١].

وبناء على هذا، يمكن القول إن هذا الموقف كان يعني ببساطة عدم تحمس مصر لانفراد الولايات المتحدة بمسألة الأمن في منطقة الخليج العربية، وفي المقابل عدم تحمس الولايات المتحدة، وهي قائدة التحالف المنتصر في حرب تحرير الكويت والقطب الأوحد في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي، لما ورد بإعلان دمشق ويؤسس لوجود قوات عربية في ذات المنطقة.

وعليه، يمكننا أيضاً أن نقف على حقيقتين واضحتين:

الأولى، أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي أعاقت تنفيذ إعلان دمشق، حيث مارست ضغطاً على دول مجلس التعاون الخليجي للتراجع عما ورد فيه وتفريغه من مضمونه، وذلك خلافاً لما قد تبادر إلى ذهن البعض أو ذهب إليه بعض الباحثين من أن إيران هي التي أجهضت هذا الإعلان بصورة مباشرة.

الثانية، أن إجهاض إعلان دمشق عكس أيضاً عدم اتفاق الرؤى المصرية والخليجية حول المفاهيم الجديدة للأمن. خاصة أن القاهرة وجدت انصراف التفاوض إلى إيجاد ترتيبات ثنائية بين الولايات المتحدة والكويت والبحرين من جهة وبين فرنسا وقطر والإمارات من جهة أخرى، تلك المفاوضات التي انتهت إلى إبرام اتفاقيات رفضت مصر أن تكون فيها ستاراً لإضفاء الشكل العربي عليها، نظراً لأن هذه الترتيبات كانت تُرسي نظاماً أمنيا غير عربي بالأساس. كما سبق الإشارة.

وكانت هذه الترتيبات قد بدأت في التبلور العملي بتوقيع الكويت اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة يوم ١٩سبتمبر ١٩٩١م، أعلنت على أثرها وزارة الدفاع الأمريكية عن بدء مشاورات أخرى حول التوصل إلى اتفاقيات دفاعية مماثلة مع كل الدول الخليجية الخمس الأخريات وهي اتفاقيات تجاوزت في حد ذاتها إعلان دمشق وترجمت عدم حاجة هذه الدول لمصر في ترتيبات الأمن فيها [٤٢].

ومن ناحية أخرى، كانت سلطنة عمان، المعروفة بتعاطفها مع إيران منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم عام ١٩٧٠م؛ خاصة أنها أمدته بالدعم العسكري اللازم للقضاء على الثورة التي كانت قائمة في ظفار، قد رفضت وجود أي قوات مصرية أو سورية

على الأراضي الخليجية؛ نظراً لأنها كانت تعتبر ذلك "انتهاكا لتكامل المجموعة الخليجية. كما رأت أنه إذا كان العراق لن يمثل بعد ذلك تهديداً لسنوات قادمة فإنه ينبغي الاعتماد على بناء القدرة الدفاعية الخاصة – القوة الخليجية المشتركة – مع تطوير التعاون مع إيران، وعليه يصبح وجود القوات المصرية والسورية يكون فقط، في حالة احتياج أي دولة خليجية، ومن خلال ترتيبات ثنائية مع الدولة المعنية [٤٣].

موقف إيران من إعلان دمشق:

من المعروف أن أول رد فعل رسمي إيراني على إعلان دمشق كان رافضاً لما ورد فيه ومنددا لما اعتبرته استبعاداً عمدياً لها من ترتيبات أمن منطقة التي هي جزء منها؛ ومن ثم شنت طهران حملة إعلامية ضارية ضد هذا الإعلان وعلى الدول الموقعة عليه. والتي تزامنت مع صدور تأكيدات رسمية إيرانية عديدة على "أن عدم مشاركة إيران في أي قرارات متعلقة بأمن الخليج بالذات سوف يُفقدها مضمونها من الناحية العملية ويحول تلك القرارات إلى عمل سياسي أو دعائي لا قيمة له"[٤٤].

ولقد كانت هناك دواعي عديدة تقف وراء هذا الموقف الإيراني الرافض لإعلان دمشق، أهمها:

1. أن طهران افترضت أن هذا الإعلان موجه ضد ثوابت أمنها القومي في منطقة الخليج، ويمثل تهديداً لمصالحها الحيوية والاستراتيجية والاقتصادية فيها [٤٥].
2. أن هذا الإعلان كان يتعارض واستراتيجيتها التي تعتبر أن حوض الخليج العربي وبحر عمان كتلة استراتيجية واحدة لا يمكن تقسيم ترتيبات الأمن فيها ما بين دول مطلة عليه: عربية في الجنوب وإيران في الشمال [٤٦].
3. أن إبعاد إيران العمدي من ترتيبات الأمن، كان يحول دون محاولاتها لفتح أسواق للعمالة الإيرانية في هذه المنطقة، ويسد الباب أمامها لإقامة مشروعات اقتصادية تعود عليها بالنفع أو تدعم مركزها الاقتصادي ووضعها الخليجي. ناهيك عن أنها اعتبرت ذلك محاولة لإحباط محاولاتها للتأثير المذهبي، الذي أصبح ملمحاً مُميزاً لدورها في الخليج [٤٧].

وانطلاقاً من هذه الدواعي، لم تترك الدبلوماسية الإيرانية مجالاً ولا اتجاهاً للتحرك إلا وطرقته لعرض تصوراتها والتسويق لمشروعها الخاص بالأمن في منطقة الخليج، ولعل من أشهرها زيارة وزير خارجيتها "علي أكبر ولايتي" لدول الخليج الست، والتي قوبل خلالها بحفاوة كبيرة، عقب انتهاء زيارة الرئيس المصري محمد حسني مبارك لنفس الدول بثلاثة أيام؛ بهدف إقناع الأطراف الخليجية برفض منح مصر وسوريا أدواراً متميزة في ترتيبات أمن الخليج حال الاتفاق عليها، من ناحية. وتسويق أفكار من قبيل إنشاء مجلس أمن أو تعاون اقتصادي إيراني/ خليجي، من ناحية أخرى (٤٨).

ولهذا، عندما نجحت جهود إفراغ إعلان دمشق من مضمونه، وكبح التطلعات المصرية فيه، لم يستطع وزير الخارجية الإيرانية إخفاء سعادته لذلك، حيث قال بنبرة تشفي واضحة: "إذا استطاعت الدول الموقعة عليه أن تُنفذه فلتتقدم وتشرع في التنفيذ"، مشيراً إلى أن "بعض الدول الغربية المؤثرة في المنطقة هي التي تعترض على تنفيذ إعلان دمشق... وحين يجئ وقت البوح بما يدور خلف الكواليس سيعرف الجميع أن العقبات الموضوعة أمام هذا الإعلان ليست من جانبنا أو صُنعِنا"(٤٩).

وهكذا، كان موقف إيران الرافض لإعلان دمشق يُجسد في جوهره تصورها المتطلع إلى لعب دور كانت توقن أنه سيتحول تلقائياً – في ظل فراغ القوة – إلى دور سيادي مؤثر، ليس في منطقة الخليج العربي وحدها، بل في منطقة الشرق الأوسط كلها. خاصة أنها أخذت تعد العُدة للانقضاض على العراق في الوقت المناسب لتحويله إلى ركيزة استراتيجية تستند إليها في التحكم في الخليج العربي، والعمل على اختراق الكتلة الاستراتيجية العربية الأخرى الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط؛ كي تُهيمن على نطاق جغرافي عربي تمتد مساحته من بغداد حتى الضاحية الجنوبية في لبنان مروراً بالحليف العربي القديم في دمشق.

وبناء على ما سبق ذكره، يمكن القول إن مصر لم تعثر لدورها في الخليج على مُعطي استراتيجي ترتكز عليه في معادلة النفوذ أو ترتيبات الأمن فيه، كما لم تعثر إيران على هذا المرتكز لدورها في منطقة الخليج ولا في ترتيباتها الأمنية. على الرغم من أن القاهرة وطهران قادتا اشتباكاً سياسياً شديداً بينهما منذ اللحظة الأولى التي تم الإعلان فيها عن إعلان دمشق يوم ١٦فبراير ١٩٩١م، وكان اشتباكاً يعكس – في حقيقة الأمر – مدى

تقاطع تصورات البلدين لمفهوم الأمن في منطقة الخليج، كما عكس – بنفس القدر – مدى إدراك كل طرف منهما لدور الآخر ومكانته في أي ترتيبات يمكن أن تحدث في منطقة الخليج؛ الأمر الذي أعاد بدوره حالة التوتر مرة أخرى إلى العلاقات الثنائية بين القاهرة وطهران. وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي.

المبحث الثاني

امن الخليج

نجحت الولايات المتحدة، بعد أن أصبحت القطب الأوحد في العالم، في ربط أمن الخليج باستراتيجيتها العسكرية وتكثيف وجودها البري والبحري والجوي على امتداد الرقعة الممتدة من الكويت حتى سلطنة عمان من خلال الاتفاقيات العسكرية والأمنية التي أبرمتها مع دول مجلس التعاون الخليجي الست، عشية انتهاء حرب تحرير الكويت. والتي جعلت الوجود الامريكي في هذه المنطقة وجوداً بلا سقف زمني، وقلصت بنفس القدر هامش الحركة والنفوذ بالنسبة لأية قوي إقليمية أو دولية أخري تجاه هذه المنطقة.

ولما لا وقد أحدث الغزو العراقي للكويت حالة فريدة من الخلل الاستراتيجي والفراغ الأمني على المستوي الإقليمي، والتي تمثلت مظاهره في:

1) تفكك التحالفات العربية وتعاظم عوامل التنافر بين الدول العربية، وبالتالي انكماش النظام العربي التقليدي.

2) انهيار الثقة العربية في آليات العمل العربي التقليدية لحل المنازعات أو التعامل بفاعلية مع الأزمات، والذي تجسد في إجهاض إعلان دمشق في مهده.

3) أصبحت إيران هي الدولة المرشحة لملء فراغ القوة الناجم عن هزيمة العراق وتدمير قدراته العسكرية، بعد أن كان هو البلد العربي القوي الذي كان يمثل عامل التوازن الإقليمي مع إيران.

4) بدأت إيران تعيد بلورة علاقتها الإقليمية في ظل المعطيات الجديدة وتؤسس لنمط مغاير في التعامل مع العراق المهزوم الواقع شمال الخليج العربي، وتسعي قدر جهدها لمحاولة الانفراد بدول الخليج العربية وفرض تصوراتها الاستراتيجية للأمن الاقليمي بما يحقق لها السيادة علي الخليج العربي كله، ولا يسمح بوجود قوي عربية أخري تنازعها النفوذ في هذه المنطقة المهمة.

وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه المتغيرات الطارئة على جملة التفاعلات البينية الإقليمية عامة، وعلى طبيعة العلاقات المصرية ـ الإيرانية. خاصة أن هذه المتغيرات كانت تنطوي في حد ذاتها على العوامل التي دفعت بالعلاقة بين هذين البلدين الكبيرين إلى دائرة التوتر من جديد؛ وبالتالي قادت كل من القاهرة وطهران اشتباكاً سياسياً شديداً كان يجسد مدى افتراق تصوراتهما حول تحديد الأطر المعرفية لمسألة الأمن سواء على المستوى الإقليمي، أو الخليجي. لاسيما أن تصورات كلا البلدين كانت تترجم حجم الدور وحيز النفوذ الذي تتطلع كل منهما على القيام به أو المحافظة عليه في ظل هذه البيئة الإقليمية والدولية المعقدة.

وفي هذا الإطار، يتعين علينا أن نتناول تصور كل من مصر وإيران لأمن الخليج وإدراك كل منهما لدور الآخر في هذه المنطقة؛ كي يتضح لنا ما تلعبه مسالة الأمن والمصالح من دور في التفاعلات البينية الإقليمية من ناحية وانعكاسها على العلاقات الثنائية بين القاهرة وطهران.

أولا: تصور إيران لأمن الخليج:

مما لا شك فيه أن الموقع الجغرافي يمثل العنصر الأهم في أمن إيران القومي؛ إذا يعد المُحدد الأول لترتيب أولويات دورها ولأدواتها في المحافظة على مصالحها ورسم استراتيجياتها في حماية أمنها القومي، سواء على مستوى الجغرافيا السياسية أو الجغرافيا الاقتصادية. وبالتالي تحتل منطقة الخليج العربي المرتبة الأولي في سلم أولويات إيران الاستراتيجية، نظرا لأنها تمثل المجال الحيوي والاستراتيجي الأهم لها على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وبناء على هذا يتصف التصور الإيراني لمسألة أمن الخليج بالثبات والاستمرار في العمل على تحقيق المركز السيادي المتفوق في هذه المنطقة. ولعل الشواهد التاريخية تؤكد ما نذهب إليه، كما تقف التصرفات الإيرانية تجاهها دليلاً ساطعاً على سعيها الدائم لمحاولة بسط نفوذها عليها. صحيح أن محاولات الهيمنة الإيرانية، في عهد محمد رضا شاه بهلوي ١٩٤١–١٩٧٩م كانت تقتصر علي النطاق الجغرافي لحوض الخليج، مثلما حدث واستولت

القوات الإيرانية بغتة علي الجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١م، إلا أن الثورة الإيرانية قد أضفت أيضا لاستراتيجيتها الرامية لتحقيق هذه الهيمنة بعداً أخطر تجاوز النطاق الجغرافي وهو ما يمكن أن نطلق عليه الجغرافية المذهبية؛ بغرض استقطاب ولاء الأقليات الشيعية الموجودة في منطقة الخليج العربية والتأثير عليها وتحويلها إلى ورقة ضغط تفرض من خلالها إرادتها علي جميع دولها بدءاً من العراق شمالا إلى عُمان جنوبا وامتداد إلى اليمن.

ومن ناحية أخرى، إذا نظرنا إلى مصالح إيران الاقتصادية في منطقة الخليج العربي، لوجدنا أنها، بحكم موقعها الجغرافي المُطل على مياه الخليج بشواطئ يبلغ طولها ٢٤٤٠كيلو متر، وبحكم مواردها من النفط والغاز وما يرتبط ذلك بضرورة تأمين معامل التكرير وموانئ التعبئة وخطوط الملاحة؛ لأدركنا من فورنا أن لديها من المصالح المرتبطة بهذا الخليج كمسطح مائي ما يجعل تصوراتها الاستراتيجية لأمن الخليج تقوم على رفض وجود أي قوة دولية أو إقليمية في هذه المنطقة بالذات، استناداً إلى رؤيتها القائمة على أن مسئولية أمن الخليج يجب أن تقتصر على الدول المُشاطئة له فحسب.

وبناء على هذه التصورات رفضت إيران مشاركة مصر في أي ترتيبات أمنية يمكن أن تتم في منطقة الخليج العربي بعد الانتهاء من تحرير الكويت، كما ألحت على وجوب مشاركتها في هذه الترتيبات وحاولت فرض مفهومها الخاص التابع من مصالحها للأمن، ومن ثم سعت إلى تفكيك التصور المصري وفصل أمن الخليج عن الأمن القومي العربي الشامل. وقد ارتكزت التحركات الإيرانية لفرض تصورها الخاص بأمن الخليج على ثلاث محاور رئيسة هي:

أولاً: الاستحواذ على مركز سيادي متفوق:

وذلك من خلال تأكيد طهران المستمر على أن "إيران أكبر دولة في هذه المنطقة ولها فيها أكبر المصالح وأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تهديد أمنها واستقرارها"(٥٠). ومن ثم العمل على الحصول على اعتراف غربي ومساندة أوروبية لدورها فيها. ولعل هذا ما حدث، عندما أكد مثلاً وزير الخارجية البريطاني بقوله: "إن الكل يعرف أن إيران تمتلك أكبر إطلالة على شاطئ الخليج وعليه فإن نوايا إيران تجاه ما يجري في المنطقة لابد أن يكون

محل اهتمام لدى جيرانها". وشدد عليه أيضاً وزير الخارجية الفرنسية بقوله "إن موقع إيران الجغرافي يجعلها طرفاً أساسياً في أية تسوية لضمان الأمن والتوازن في الخليج"[٥١].

ثانياً: الدعوى لإجلاء القوات الأجنبية:

استناداً إلى إيمان طهران بأن أية قوة دولية كانت أم إقليمية تحاول السيطرة على الخليج تشكل مصدر تهديد مباشر لمصالحها؛ نظراً لأنها تعد أن ذلك من شأنه أن يجعل هذه المصالح رهن بتحكم قوي أخرى فيها ومن ثم تصبح إيران . بالتبعية. خاضعة لها وتكبل مساعيها نحو تعظيم دورها القيادي في المنطقة. وعلى هذا تعتبر إيران الوجود العسكري الأجنبي فيها أحد أهم مصادر التهديد لأمنها القومي [٥٢].

وفي هذا الإطار، لم يتوان المسئولون الإيرانيون، على اختلاف مستوياتهم وانتماءاتهم السياسية، في الدعوى إلى إجلاء القوات الأجنبية عن منطقة الخليج، فقد صرح الرئيس هاشمي رفسنجاني في إحدى خطب الجمعة بقوله: "إننا نعارض وجود القوات الأجنبية في هذه المنطقة ولن نتساهل في استمرار بقائها فيها "[٥٣]. كما أكد مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة "كمال خرازي" على هذا المعنى بقوله: "إن المنطقة لا ترغب في بقاء استمرار القوات الأجنبية هنا"[٥٤]. كذلك دعا آية الله "مصباح يزدي" إلى مُغادرة جميع هذه القوات؛ لأن وجودها "يشكل في حد ذاته تدميراً للأمن في المنطقة" ومن ثم فإن إيران تتمسك "برفضها لأية ترتيبات أمنية تتضمن وجود هذه القوات الأجنبية"[٥٥].

ثالثاً: الدعوى لإقامة نظام أمني إقليمي:

وهو النظام الذي دعت طهران إليه ليضم إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي الست، والذي حاولت من خلاله إضفاء إطار تعاقدي يضمن لها الهيمنة على منطقة الخليج بكاملها، انطلاقاً من إيمانها الخاص بأن "أمن المنطقة لا يمكن أن تضمنه إلا الدول المنتمية إليها فقط"[٥٦]. وقد بذلت إيران جهودها لإقناع دول الخليج الست بهذا النظام، وروجت له بوصفه نظاماً بديلاً للوجود الأجنبي في منطقة الخليج، والذي يقع في إحدى عشرة نقطة معلنة أهمها:

1. جلاء القوات الأجنبية عن منطقة الخليج وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية من المنطقة.

2. الاحترام المتبادل لسيادة دول المنطقة والالتزام بعدم التدخل في شئونها الداخلية وتبنى الحوار مبدأ لحل أي خلاف قد يقع.

3. إبرام اتفاق استراتيجي بعدم الاعتداء وتنمية أوجه التعاون بين الدول الثمانية في جميع المجالات.

4. ضمان أمن وسلامة الممرات الملاحية لاستراتيجية في الخليج وبحر عمان ومضيق هرمز.

5. الاتفاق على إنشاء آلية أمنية مشتركة تستند إلى القدرات الذاتية لهذه الدول فقط [٥٧].

وفي ظل مساعيها لفرض تصوراتها لأمن الخليج، قدّرت إيران موقفها أولاً من إعلان دمشق، كما بلورت إدراكها لدور مصر الإقليمي في منطقة الخليج العربي، ومن ثم احتلت مسألة كبح الدور المصري في الخليج مكانة مهمة لدى صانع القرار في طهران، في ضوء إدراكه لدور القاهرة في هذه المنطقة. وهذا ما يستوجب إلقاء الضوء عليه على النحو التالي:

الدور المصري في الإدراك الإيراني:

كانت إيران تدرك أن الدور المصري في المنطقة نالت منه معاهدة السلام عربياً، وأنهكته الأزمة الاقتصادية داخلياً؛ وبالتالي كانت ترى أن القاهرة لم تعد هي تلك القوة الإقليمية التي تضطلع بدور محوري في توجيه السياسات العامة في المنطقة العربية عامة وفي منطقة الخليج خاصة؛ في ظل تغير ميزان القوى داخل النظام العربي، وبروز الدور المؤثر اقتصادياً وسياسياً لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي أصبحت تتعامل بدورها مع الدور المصري في حدود الدور التكاملي الذي يعاضد دورها لمواجهة طموحات إيران الإقليمية، وليس في إطار القوة الضامنة أو الموازنة لأي قوة أخرى في هذه المنطقة كما كان في الماضي. ولعل ما عزز هذا الإدراك الإيراني لدور مصر هو أن القاهرة لم تكن عضواً في هيكل العمل الخليجي المشترك كما أنها لم تنجح في العثور على إطار تعاقدي ترتكز عليه لتعزيز هذا الدور خليجياً على النحو الذي كانت تتطلع إليه من خلال إعلان دمشق.

وفي هذا الإطار، أيقنت طهران أن إدارة القاهرة لصراع سياسي معها حول مسألة ترتيبات الأمن في الخليج العربي ما هو إلا صراع نفوذ في المقام الأول؛ حاولت القاهرة أن

تتخذه مقوماً شرعياً تستند عليه لتطوير مكانتها خليجياً. وبناء عليه كرست الدبلوماسية الإيرانية تحركاتها، كما جندت أجهزتها الدعائية؛ لإحباط التحركات المصرية في منطقة الخليج وكبح تطلعاتها الرامية لتعظيم دورها فيها. وذلك من خلال أربعة محاور رئيسة مثلت آليات إيران في هذا الشأن. نوجزها فيما يلي:

المحور الأول: تفكيك التصور المصري لمفهوم الأمن:

لم يترك المسئولون الإيرانيون ساحة ولم يدَعو مناسبة إلا وأكدوا خلالها على أن أمن منطقة الخليج ليس جزءاً من الأمن العربي الشامل الذي تتبناه مصر وتبرر به ضرورة اضطلاعها بدور في ترتيبات الأمن فيها؛ وإنما هو نظام إقليمي ليس لمصر أي دور فيه، ولا حتى لسوريا، حليفتها التقليدية؛ نظراً لأنه، وفق تصوراتها الخاصة، نظام نابع من مصالح الدول المطلة على الخليج فحسب [٥٨].

المحور الثاني: تقزيم الدور المصري:

وذلك من خلال الترويج الدائم لواقع أن مصر لم تعد مؤهلة اقتصادياً كي تتحمل أعباء حماية الأمن في منطقة الخليج، ولم تعد قادرة على ممارسة القوة الضامنة لسلامة الدول العربية الأخرى في شبه الجزيرة العربية [٥٩]. وإمعاناً في تقزيم الدور المصري صرح على أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيرانية لمجلة المجلة العربية، بقوله: "إن ثمة دولا في المنطقة تعتبر أنها قامت بدور رئيس في حرب تحرير الكويت وتصورت أن ذلك يعطيها الحق في أن تجني ثمار موقفها من خلال إعلان دمشق، ولا يسعدها أن نؤدي دورها ذلك، بينما يحصل غيرها على النصيب الأكبر من الثمن. ونحن نعتبر أن توظيف إعلان دمشق لكي يكون باباً لتلقي المساعدات من الدول النفطية هو بمثابة تفريغ له من مضمونه؛ لأن تقديم المساعدات لا يحتاج لمثل ذلك الإعلان [٦٠].

المحور الثالث: النيل من سمعة الدور المصري:

وذلك من خلال الربط الإيراني المغلوط بين علاقة مصر بالولايات المتحدة وبين مدى نزاهة الدور المصري في منطقة الخليج العربي، رغم أن طهران كانت تُدرك جيداً أن القاهرة

لا يمكن أن تضع نفسها موضع المواجهة السياسية معها نيابة عن الولايات المتحدة مهما بلغت درجة الخصومة بينهما.

ومع هذا عمد الجهاز الدعائي الإيراني إلى النيل من سمعة الدور المصري من خلال تزييف حقائق هذا الدور والطعن في نزاهته الإقليمية، فادعى إنه مجرد تابع للدور الأمريكي، كما روج لأكذوبة ساذجة مفادها أن الدور المصري في الخليج سوف يتحول تلقائياً – مع مرور الوقت – إلى ركيزة لاستمرار بقاء القوات الأجنبية في المنطقة وسيمثل رأس حربة له. ومن ثم فإن الوجود المصري المُفترض في منطقة الخليج سَيُعد جزءاً من وجود القوات الأجنبية فيها، وهو الأمر الذي سوف يضر بموقف إيران الرافض لهذا الوجود. ناهيك عن الترويج الماكر لفكرة أن الوجود المصري في الخليج سوف يتحول إلى عبء اقتصادي وسياسي على دول الخليج نفسها في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني مصر منها [٦١].

المحور الرابع: إرباك الإدراك الخليجي لمفهوم الأمن

استندت طهران في ذلك إلى القاسم الاقتصادي المشترك القائم على تماثل المصالح بينها وبين دول الخليج والتي تعتمد جميعاً على النفط، حيث شددت على أهمية اتفاقها مع جاراتها الست على سياسات نفطية مشتركة في إطار منظمة أوبك. كما ساومتها بما لديها من أوراق ضغط تتمثل في علاقتها الوثيقة مع أتباع المذهب الشيعي من مواطني العراق ودول الخليج نفسها ومع الجاليات الإيرانية القوية المنتشرة في هذه الدول والتي ألمحت إلى أنه من السهل عليها توظيفها لخدمة مصالحها وأهدافها.

ومن ثم، استغلت إيران الفرصة التي منحها إياه الإعلان الصادر عن قمة مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في الدوحة، في ديسمبر ١٩٩١م، بالاعتراف بدور مهم لها في أمن الخليج؛ لإرباك الإدراك الخليجي لمفهوم الأمن، خاصة أن هذه القمة كانت قد عهدت إلى سلطنة عمان مهمة بلورة التصور الخليجي للترتيبات الأمنية.

ولعل هذا ما انعكس بدوره على تباين آراء دول إعلان دمشق نفسها حول دور إيران، حيث تراوحت ما بين مُرحب لهذا الدور على إطلاقه (الكويت وعمان والبحرين) وما بين مؤيد من حيث المبدأ (سوريا) وما بين متحفظ (السعودية) [٦٢].

وبناء على هذا، كان من الطبيعي، وفي ظل تغير الاتجاهات العامة في الخليج، أن يستخف بعض المسئولين الإيرانيين بالدور المصري عندما كانوا يرددون باستمرار "إن مطالبة مصر بدور في أمن الخليج يماثل مطالبة إيران بدور في أمن السويس"(٦٣).

ثانياً: تصور مصر لأمن الخليج:

مما لا شك فيه، أن مصر تعتبر أمنها القومي جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن العربي الشامل، الذي يمتد نطاقها الجغرافي من مياه الخليج العربي شرقاً إلى مياه المحيط الأطلسي غرباً، ومن جبال طوروس، على الحدود السورية – التركية، شمالاً، إلى ما بعد مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر جنوباً. وذلك استناداً إلى وحدة الأمة العربية وترابطها بوشائج اللغة والثقافة والتاريخ، والتي تتعزز بتوثيق العُرى السياسية بين أقطارها وبدعم المصالح الاقتصادية المشتركة بينها.

يتميز الدور المصري، بإن سُلم أولوياته يتغير طبقاً للمتغيرات الطارئة أو المفاهيم السياسية السائدة على المستويين الإقليمي والدولي؛ وذلك بهدف المحافظة على حيوية هذا الدور، بوصفه أحد أدوات مصر لحماية أمنها القومي، سواء على مستوى الجغرافيا السياسية أو الجغرافيا الاقتصادية. ولا يعني ترتيب مصر لأولوياتها بالضرورة تجزئة مبادئ أو ثوابت أمنها القومي، بقدر ما يعني سعيها الدائم نحو تكامل أهدافها مع محيطها العربي لحماية مصالحها المشروعة.

وفي هذا الإطار، تقوم سياسة مصر الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي على العمل على حفظ التوازن العربي/ العربي فيها من ناحية. والتوازن العربي/ الإيراني من ناحية أخرى، والحيلولة دون تعرض هذه المنطقة المهمة لأي تهديد أو هيمنة من أي طرف، سواء كان هذا الطرف عربياً أم غير عربي. وهذا ما يمثل في حد ذاته آلية مصر لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية فيها.

كما يُعد البعد الاقتصادي في علاقات مصر بدول الخليج العربي مُحدِداً رئيساً لتفاعلات مصر مع هذه الدول، بقدر ما يجعل أمنها واستقرارها مصلحة مصرية تستوجب الدفاع عنها حيال أي تهديد تتعرض له ولو بالقوة المسلحة، وحتى لو لم يكن هذا التهديد

يمس سلامة بقاء الدولة المصرية. ولعلنا ندرك أهمية ذلك إذا علمنا أن استراتيجية مصر الأمنية تؤمن أن منطقة الخليج العربي تشكل مع منطقة البحر الأحمر كتلة استراتيجية واحدة، تزخر بإنتاج النفط وتقوم بتصديره من مياه الخليج وتنقله إلى الأسواق الأوروبية عبر مياه البحر الأحمر وصولاً إلى البحر المتوسط مروراً بقناة السويس، ومن ثم فإن مصر رأت أن أمن هذه الكتلة الاستراتيجية لا يتحقق إلا إذا تحققت مصالح جميع الدول المنتمية إليها، سواء الدول المطلة على مياه الخليج العربي أو المطلة على مياه البحر الأحمر.

كما امتلكت مصر في منطقة الخليج مصالح اقتصادية أخرى حتمت عليها حمايتها وتعظيم مردودها، مثل وجود الأيدي العاملة المصرية المتخصصة وغير المتخصصة في دول الخليج العربية، والتي تمثل تحويلاتها النقدية والبنكية مصدراً مهما من مصادر الدخل القومي المصري يفوق المساعدات الأمريكية لمصر بثلاثة أضعاف. فضلاً عن الدخل المُتحصّل من تدفق السياحة العربية والاستثمارات الخليجية المتزايدة، ناهيك عن أن الإعلام المرئي والمسموع والمقروء والإنتاج السينمائي والدرامي في هذه الدول اعتمد اعتماداً رئيساً على الإنتاج المصري أو الإنتاج المشترك [٦٤].

ولقد أثبتت الحرب العراقية – الإيرانية وغزو العراق للكويت مدى خطورة اختلال التوازن في منطقة الخليج على الأمن القومي المصري وجسامة التهديد الذي تعرضت له مصالحها السياسية والاقتصادية؛ للدرجة التي استوجبت تدخل مصر عسكرياً، سواء من خلال مساندتها الكاملة للعراق في حربه ضد إيران أو مشاركة قواتها المسلحة في التحالف الدولي لتحرير الكويت.

وانطلاقاً من رؤيتها تلك، سعت القاهرة، منذ بدء المداولات التي أسفرت عن صدور وثيقة إعلان دمشق، لأن تعرض موقفها الواضح لترتيبات الأمن في منطقة الخليج، والذي يقوم على مجموعة من الثوابت في تصورها، أهمها:

1) أن النظام الأمني في هذه المنطقة يجب أن يتم عبر التفاهم واستناداً إلى المواثيق العربية.

2) أن أمن الخليج هو أحد خيارات دول الخليج العربية، ولا يمكن أن يُفرض عليها من الخارج. وفي ذلك تلميح بعدم رضا مصر عن انفراد الولايات المتحدة بترتيبات أمن هذه المنطقة.

3) أن أمن الخليج يجب أن يكون جزءاً من الأمن القومي العربي العام، وأن صيغة إعلان دمشق تتيح لجميع الدول الأخرى الراغبة الفرصة للانضمام إليه [٦٥].

4) أن مصر من حقها، بل من واجبها، بوصفها دولة قائدة في المنطقة، أن تضطلع بدور في ترتيبات أمن الخليج.

5) أن إعلان دمشق والالتزام به هو الإطار الصحيح للاتفاق على ترتيبات عربية لأمن الخليج؛ يبررها الإسهام المصري والسوري الكبير في حرب تحرير الكويت [٦٦].

وبناء على هذا التصور، احتلت مسألة كبح الطموحات الإيرانية غير المشروعة في منطقة الخليج وإحباط مساعيها لفرض هيمنتها على أقطارها، مكانة مهمة لدى صانع القرار في القاهرة، في ضوء إدراكه لمدى خطورة التحركات الإيرانية التي تستهدف ترسيخ دور سيادي متفوق لها في منطقة الخليج لا يخل بتوازن القوى فيها وحسب. بل يهدد سلامة الدور المصري نفسه. وهنا يجب أن نتناول الدور الإيراني في الإدراك المصري على النحو التالي:

الدور الإيراني في الإدراك المصري:

كانت القاهرة تدرك جيداً أن إيران تحاول الانفراد بالدول الخليجية، في ظل غياب العراق وانهيار قدراته العسكرية. كما كانت تعي أيضاً أن مطالبة إيران بالدخول في ترتيبات الأمن في الخليج ما هي إلا خطوة أولى ضمن مخطط إيراني واسع بعيد المدى، يُغرى النجاح المبدئي فيه، بتحقيق المزيد من التقدم نحو نجاحات تالية أوسع، سوف تحققها طهران لا محالة فور سيطرة الشيعة على السلطة في العراق. خاصة بعد تفاقم حالة عدم الاستقرار التي أخذ يشهدها منذ انتفاضة الشيعة في جنوب العراق في مارس ١٩٩١م [٦٧]، الأمر الذي سيُلقي حتماً بالمسئولية الأمنية الكاملة على عاتق دول إعلان دمشق خاصة مصر وسوريا. الأمر الذي من الممكن أن يُفضي إلى تحول العراق إلى منطقة استنزاف لقوات البلدين إذا ما قررا التورط في هذا الشأن. ومن ثم أدركت القاهرة أن سيطرة إيران المحتملة على العراق – من خلال الطوائف والجماعات الشيعية الموالية لها [٦٨]. – سوف تؤدي إلى نشوء ظاهرة توازن جديدة تجتمع فيها طهران وبغداد معاً في مواجهة دول الخليج العربية لأول مرة في التاريخ الحديث والمعاصر.

وانطلاقاً من هذا الإدراك، كرست الدبلوماسية المصرية تحركاتها ونشطت أجهزتها الدعائية لكشف المخططات الإيرانية في منطقة الخليج، والعمل على كبح تحركاتها الرامية لتعظيم دورها في المنطقة... وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسة، مثلت في حد ذاتها آليات القاهرة في هذا الشأن، والتي نشير إليها بإيجاز على النحو التالي:

المحور الأول: محاولة تطويع الدور الإيراني:

حاولت مصر دفع إيران إلى احترام النظام الإقليمي؛ كي تصبح عنصراً متجاوباً معه لا متمرداً عليه، وذلك من خلال إشعارها، عبر الطرق الدبلوماسية، بأنها ليست مستهدفة لذاتها من إعلان دمشق، وأنه ليس موجهاً ضد أي طرف، وأن موقف مصر من أمن الخليج هو ممارسة لحقها في الدفاع الشرعي الجماعي عن الأمة العربية، الذي يستند في الأساس إلى إطار قانوني راسخ هو معاهدة الدفاع العربي المشترك ومواثيق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية الشقيقة. وأن دور إيران كقوة إقليمية لها حقوقها ومسئوليتها وهو دور معترف به، كما أن المجتمع العربي سوف يحترم خياراتها مادامت لا تمثل تهديداً لاستقرار المنطقة.

وفي هذا الإطار، أبدت مصر استعداداً واضحاً للتفاهم مع إيران بخصوص ضمان دور لها في ترتيبات الأمن في المنطقة، لو أبدت إيران – بالمقابل – استعداداً لتفهم وقبول وجهة النظر المصرية فيما يتعلق بضرورة اضطلاعها هي الأخرى بدور في ضمان أمن المنطقة [٦٩].

المحور الثاني: تفنيد المزاعم الإيرانية:

اعتنت الدبلوماسية المصرية بتفنيد المزاعم الإيرانية التي تقيمها حجة على موقفها المطالب باستبعاد مصر من ترتيبات الأمن في الخليج، إذ نوهت القاهرة، في مواجهة مزاعم طهران بعدم قدرة مصر الاقتصادية لتحمل أعباء الأمن في الخليج، إلى أن إيران لا تقل معاناة من الناحية الاقتصادية من مصر، من ناحية. ومن ناحية أخرى أكدت القاهرة أن ادعاء طهران بأن أمن منطقة الخليج من اختصاص الدول المطلة عليه فقط وأن قناة السويس بعيدة عن الخليج، هو محض خلط للأمور؛ لأنه "لو قيست المصالح الأمنية والقومية بمدى البعد أو القرب الجغرافي عن

المنطقة محل النقاش، فإنه يمكن بنفس المعيار، قياس مسألة مدى شرعية اعتبار إيران لبنان مجالاً من مجالات اهتماماتها الأمنية والمعنوية"(٧٠).

وقد توازي تفنيد القاهرة لمزاعم إيران وتفكيك تصوراتها لتفويت الفرصة عليها للانفراد بمنطقة الخليج، مع تأكيدها الدائم على أنه "لا نظام أمني في الخليج بدون مصر كبرى دول الشرق الأوسط وأكثرها تأثيراً دولياً وإقليمياً وعسكرياً وسياسياً (٧١).

المحور الثالث: النيل من سمعة الدور الإيراني:

بذلت القاهرة جهوداً كبيرة في توعية العواصم العربية بأبعاد المخطط الإيراني واستشعارها بمدى خطورة الدور الإيراني على المنطقة العربية بأكملها، سوءا على المدى القريب أو البعيد؛ بغرض بلورة تصور عربي متماسك يتصدى لهذا المخطط والعمل على وأده قبل أن تلتهم نيران الفتنة المذهبية المنطقة العربية كلها.

وفي هذا الإطار، نظم الجهاز الدعائي المصري أيضاً حملة ضارية ضد السياسات الإيرانية في المنطقة؛ بهدف خلق رأي عام عربي لا تنطلي عليه الشعارات الدينية التي ترفعها طهران لاستقطاب الجماهير العربية. كما استهدفت هذه الحملة أيضاً الطعن في نزاهة الدور الإيراني في المنطقة والنيل من سمعته، وتكريس حقيقة مفادها أن إيران ليست تلك الدولة المتجانسة مع محيطها الجغرافي سياسياً أو فكرياً أو عقيدياً؛ حتى تُعبر عن قضاياه أو تشارك في رسم سياساتها، خاصة وأن نظامها يحمل تاريخاً حافلا بالإرهاب والهيمنة والاحتلال. أو بعبارة أخرى، ارتكز التحرك المصري، لتكوين وعي جمعي عربي سليم تتكشف لديه صورة إيران الصحيحة، على حقيقتين هما:

- **<u>أن إيران دولة احتلال:</u>**

منذ احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عام ١٩٧١م، وكرست هذا الاحتلال باستكمال سيطرتها على جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢م، وأعلنت سيادتها الكاملة عليها، على اعتبار زعمها بأنها جزر إيرانية، رغم أنها لا تمل من إعلان استعدادها للحوار مع دولة الامارات العربية المتحدة، دون تدخل أطراف أخرى، لإزالة

أي سوء تفاهم بينهما، وذلك طبقاً لاتفاق عام ١٩٧١م، ووفقا لرسالة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى الرئيس هاشمي رفسنجاني بهذا الخصوص [٧٢].

وقد رأت القاهرة أن هذا التحرك الإيراني المعادي جاء مُعبراً عن مدى استفادة طهران من الفراغ الأمني الناجم عن تدمير القدرات العسكرية العراقية، بهدف حجز دور لها في ترتيبات الأمن في المنطقة، ولتؤكد للدول الخليجية أن القوات الأجنبية – الغربية والعربية – الآتية من الخارج لا تستطيع حماية المنطقة من الأخطار التي قد تهددها [٧٣]. فضلاً عن أنه كان معبراً أيضاً عن سياسة إيران الرامية لفرض الأمر الواقع، لثقتها أن ثمة إجماعاً من الولايات المتحدة وبريطانيا ومعظم دول المنطقة مفاده أنه يتعذر نشوء نزاع مسلح في ذلك الوقت، بعد أزمة احتلال الكويت؛ فلا المنطقة ولا الأطراف فيها يتحملون حرباً ثالثة [٧٤].

ولم تكتف إيران باحتلال جزيرة أبو موسى، بل أصدرت رسائل تهديد ضد كل من يدين احتلالها للجزر الإماراتية، فمثلا وجه رفسنجاني تهديداً لدول مجلس التعاون الخليجي، التي أصدرت بيانا في ١٩٩٢/١٢/٢٤م، في ختام القمة الخليجية، تؤكد وقوفها إلى جانب دولة الإمارات وحقها في اللجوء إلى الإجراءات التي تراها مناسبة في استرداد حق الإمارات، بقوله: "إن على دول الخليج هذه أن تجتاز بحراً من الدماء لتصل إلى هذه الجزر". كما شن على أكبر ناطق نوري رئيس مجلس الشورى الإيراني هجوما مماثلا عليها، بقوله: "إن هؤلاء السادة تناسوا أن هذه الجزر إيرانية حتى قبل أن تولد بلدانهم من رحم الاستعمار البريطاني"[٧٥].

ولم تكف إيران عن إصدار تهديداتها المستمرة بغلق مضيق هرمز الذي يتدفق عبره نفط الخليج، ومن ثم قيام الحرس الثوري بين الحين والآخر بتنفيذ مناورات بحرية انطلاقاً من قواعده في خور موسى وبوشهر وبندر لنجة وبندر عباس للتدريب على غلق هذا المضيق والسيطرة عليه وغلق الملاحة في الخليج العربي [٧٦].

- **<u>أن إيران مصدر تهديد وليس تطمين:</u>**

من المعروف أن إيران، منذ قيام الثورة الإسلامية، قد بلورت سياساتها تجاه دول الخليج العربية على ما أشرنا إليه سلفاً، الجغرافيا المذهبية، حيث عززت الروابط المذهبية

بينها وبين المواطنين الشيعة الموجودين في كل الدول المطلة على مياه الخليج العربي من ناحية. واستقطبت انتمائها السياسي إليها، بما يوفر لإيران قبضة قوية تؤثر بالسلب على البنية الاجتماعية في هذه الدول. وبنفس القدر، يمكن لطهران أن تستخدم هؤلاء الشيعة وقوداً لإشعال اضطرابات اجتماعية وقلاقل سياسية تقض مضاجع حكام هذه الدول، ومن ثم الضغط عليهم أو الدخول معهم في مساومات لتحقيق مصالحها الخاصة.

وقد باشرت إيران سياستها تلك باتهام الحكومات الخليجية بممارسة القهر والاضطهاد ضد الطائفة الشيعية الموجودة في بلادهم، ثم ذهبت لأبعد من ذلك عندما بدأت في تحريك الجماعات الموالية لها لتكشف مبكراً عن ورقة الضغط هذه لديها في التعامل الإقليمي ككل [٧٧]. خاصة منذ أن تعالت أصوات من داخل إيران، عشية قيام الثورة الإسلامية، تزعم أن "البحرين جزء لا يتجزأ من الدولة الإيرانية على اعتبار أن البرلمان الإيراني الذي قرر التخلي عن حق إيران في البحرين كان برلماناً غير شرعي؛ لأنه اتخذ قراره هذا في ظل حكومة الشاه. وأن البحرين ستظل الإقليم الرابع عشر لإيران لحين اتخاذ البرلمان الجديد لإيران قراراً مخالفاً [٧٨]. ومن ثم تطور السلوك الإيراني حيال البحرين إلى المحاولات المستمرة لتهديد استقراره من خلال تأسيس ودعم تنظيمات شيعية تتبنى أعمال العنف والتخريب وتعمل على قلب نظام الحكم في البلاد، من قبيل ما يُطلق عليه: "الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين" و"حركة أحرار البحرين"، والتي حاولت إسقاط حكم آل خليفة في ٣١ ديسمبر من عام ١٩٨٠م، ناهيك عن بث إذاعة خاصة موجهة لما كانت تطلق عليها: جبهة "تحرير البحرين والجزيرة" من طهران [٧٩].

ومن ناحية أخرى، أسست طهران عدداً من المنظمات الإرهابية في الكويت مثل "حزب الله الكويتي" الذي خرجت من تحت مظلته تنظيمات إرهابية أخرى مثل: "صوت الشعب الكويتي الحر" و"حزب الدعوة" و"قوات المنظمة الثورية في الكويت" "وطلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية"، والتي تورطت جميعها في عمليات العنف والتخريب في أرجاء الدولة. لعل كان من أشهرها محاولة تفجير موكب الشيخ "جابر الصباح الأحمد الصباح" أمير دولة الكويت يوم ١٩٨٥/٥/٢٥م، فضلاً عن عمليات التفجير وخطف الطائرات، التي

أضرت بالمجتمع الكويتي. ناهيك عن قصف إحدى النقاط الحدودية الكويتية وبعض منشآت النفط أثناء حربها مع العراق [٨٠].

كما امتد خطر الإرهاب الإيراني إلى المملكة العربية السعودية، سواء من خلال إرسال متفجرات مع الحجاج الإيرانيين كما حدث أثناء موسم الحج ١٩٨٦م، أو من خلال دفع هؤلاء الحجاج إلى ممارسة أعمال العنف مثلما حدث أثناء موسم الحج في عام ١٩٨٧م، [٨١] وقد تزامنت هذه الأعمال الإجرامية في البلد الأمن، مع حملة دعائية مُخططة طالبت فيها إيران بسحب إشراف المملكة العربية السعودية على المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة وإيلاء مسئوليتها لمجموعة من ممثلي الأمم الإسلامية [٨٢].

وأخيرا كانت انتقاضه الجماعات والتنظيمات الشيعية، التي تدربت برعاية أجهزة الأمن الإيرانية، في جنوب العراق عام ١٩٩١م، تشكل علامة واضحة على أن اتجاه طهران لاستثارة الشيعية من مواطني العراق والدول الخليجية الأخرى لصالح تنفيذ مخططاتها، كما كانت تمثل الخطوة الأولي في مشروع إيران للهيمنة على الدول العربية في المنطقة كلها.

ثم إن جملة هذه الأعمال التي تورطت فيها إيران، كانت تُمثل تدخلاً غير مسبوق أو مبرر من إيران في الشئون الداخلية للبلاد العربية، والتي تجاوزت في خطورتها دول الخليج العربي؛ لتمتد تهديداتها الإرهابية إلى دول أخرى، فمثلا لم تمض أشهر قليلة على تحرير الكويت حتى واجهت إيران اتهامات رسمية بممارسة أعمال وأنشطة تدخليه في كل من مصر والجزائر والأردن وتونس ولبنان والصومال فضلا عن تركيا وأفغانستان والبوسنه والأرجنتين [٨٣].

وهكذا، وفي ضوء إدراكها للدور الإيراني، كانت مصر توقن أن طهران قد بدأت بالفعل مشروعها التوسعي للسيطرة على المشرق العربي من باب الجغرافيا المذهبية. وأن هذا من شانه، في حال سقوط بغداد، أن يمتد هذا المشروع إلى مصر والسودان ودول المغرب العربي، من خلال إشعال ثورات إسلامية تحت لواء شيعي فارسي، بديلا لحلم الخلافة الإسلامية السنية التي انتهت منذ الحرب العالمية الأولي. كما لم يستعبد صانع القرار في القاهرة أن تزداد خطورة التمدد الإيراني على المنطقة العربية شرق البحر الأبيض المتوسط، التي تضم سوريا حليفتها التقليدية وحزب الله عميلها في الجنوب اللبناني إلى جانب

محاولاتها المستمرة للتأثير على القضية الفلسطينية ضمن مشروعها للتأثير على المنطقة كلها، الأمر الذي من شأنه أن يمثل خطراً ماثلاً على الأمن القومي المصري بما يفوق خطره في منطقة الخليج العربي.

النتائج:

من خلال الدراسة، يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

1. مثلت منطقة الخليج العربي نقطة التقاء وتقاطع المصالح بين مصرو إيران.
2. مثلت أمن منطقة واستقرارها مصلحة مصرية استوجبت الدفاع عنها حيال التهديدات التي تعرضت لها بالقوة المسلحة، وحتى لو لم يكن هذا التهديد كان يمس سلامة بقاء الدولة المصرية.
3. لعبت المتغيرات الدولية والإقليمية التي طرأت على منطقة الخليج العربي دوراً مؤثراً على العلاقات الثنائية بين مصر وإيران.
4. أدى الغزو العراقي للكويت إلى تغيير هائل في النظرة الأمنية للخليج؛ حيث نقلت مسألة الأمن فيه من الإقليمية إلى العالمية بصورة مباشرة وصريحة؛ الأمر الذي انعكس بالسلب على جملة التفاعلات العربية – العربية والعربية ـ الإقليمية، لا سيما المصرية الإيرانية على وجه الخصوص.
5. شكل غزو العراق للكويت تحدياً أساسياً للسياستين المصرية والإيرانية على حد سواء.
6. بنت كل من القاهرة وطهران تقديرات موقفيهما من غزو العراق للكويت وفق تصوراتهما الاستراتيجية ومصالحهما الخاصة. كما تفاعلا مع الأزمة وتداعياتها طبقاً لتطورات الموقف وتبعاته.
7. تقلصت فرص القاهرة وطهران في فرض تصوراتهما الخاصة للأمن في منطقة الخليج؛ في ظل سقوط القطبية الثنائية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي

8. أخفقت كل منهما في العثور على إطار تعاقدي يرتكز عليه دورهما استراتيجيا في معادلة النفوذ، في ظل المعادلة الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على المنطقة.

9. لم تعد مصر في تصور دول الخليج تمثل القوة الضامنة أو الموازنة المنوطة بحماية الأمن القومي العربي في هذه المنطقة بقدر ما تمثل دورا تكاملياً يتم استدعائه وقت الحاجة.

10. رفضت مصر أن تقوم بدور فرعي أو تابع للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة أو أن يتم توظيف دورها ليضفي غطاء عربيا لوجود أمريكي فيها لا سقف زمني له.

11. رفضت إيران انفراد أية قوة دولية أو إقليمية بمنطقة الخليج؛ نظرا لأن ذلك كان يشكل مصدر تهديد مباشر لمصالحها.

12. كان السلوك الإيراني تجاه منطقة الخليج خاصة والمنطقة العربية عامة هو الذي دفع القاهرة لأن تتبني أسلوب المواجهة مع طهران من ناحية. وأن تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية من ناحية أخري.

13. باتت إيران؛ في ظل احتلالها للجزر الإماراتية وتهديدها المستمر للوحدة الوطنية والهوية الثقافية لدول الخليج، خارج أي حسابات لترتيبات الأمن في المنطقة الخليجية.

14. شكلت متانة العلاقات المصرية الخليجية عائقاً أمام الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج وفت الفرصة عليها للانفراد بها.

15. كان يمكن لمصر وإيران أن يصبحا ركيزة للتقارب الإقليمي إذا نجحا في تنسيق المواقف بينهما.

الهوامش

(1) محمد حسنين هيكل: حرب الخليج... أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٦٨–١٧٠.

(2) كمال أحمد عامر: الدور المصري العربي في تحرير الكويت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٦٢–٦٥.

(3) المرجع السابق، نظر ص٥٦.

(4) نفسه، انظر ص٥٢.

(5) الأهرام ٣/٨/ ١٩٩٠م، نص بيان وزارة الخارجية المصرية بشأن الغزو العراقي للكويت.

(6) أيمن السيد عبد الوهاب: الغزو العراقي للكويت... الأبعاد والنتائج، مصر ومحاولة احتواء الأزمة السياسية الدولية عدد١٠٢ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١م، ص١٢٨.

(7) المرجع السابق، ص١٢٩.

(8) للاطلاع على هذه النداءات يمكن الرجوع إلى: صحيفة الأهرام بتاريخ (١٩٦٠/٧/٢٠م، ١٩٩٠/٨/٨م، ١٩٩٠/٨/١١م، ١٩٩٠/٨/١٨م، ١٩٩٠/٨/٢١، ١٩٩٠/٨/٢٨م، صحيفة الأخبار ١٩٩٠/٩/٥م، ونص حديث الرئيس مبارك لصحيفة "تايم الأمريكية" الذي نشرته الأخبار في ١٩٩٠/١٠/١م، ونص حديث الرئيس مبارك مع صحيفة "لوفيجارو" الفرنسية المنشور بجريدة الوفد بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١م، كلمة الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف بالأهرام ١٩٩٠/١٠/٨م، نص حديث الرئيس مبارك لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية ونشرته الأهرام بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٢م، وكلمة الرئيس مبارك أمام القوات المصرية المتمركز في منطقة حفر الباطن السعودية والمنشورة بالأهرام يوم ١٩٩٠/١٠/٢٣م، وكلمة الرئيس مبارك أمام القوات المصرية المتمركزة في دولة الإمارات العربية المتحدة ونشرتها الأهرام بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٣١م، وقائع المؤتمر الصحفي الذي عُقد بمقر رئاسة الجمهورية ونشرته جريدة مايو في ١٩٩٠/١١/١٢م، وتابع صحيفتي مايو بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٢م، و١٢،١٥/١٩٩٠م، والأهرام بتواريخ: (١٢/١٩، ١٢/٢٤، ١٩٩٠/١٢/٣١م، و١٩٩١/١/٣م، ١/٨، ١٩٩١/١/١٢م، ثم نص النداء الأخير الذي بثه التليفزيون المصري قبيل بدء معارك تحرير الكويت ونشره الأهرام في ١٩٩١/١/١٥م.

(9) المزيد من المعلومات عن غزو العراق للكويت وموقف مصر منه ودورها في تحرير الكويت، يمكن الرجوع إلى: إبراهيم نافع: الفتنة الكبرى.. عاصفة الخليج ط١، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٢٠م، شئون عربية نشرة عسكرية استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، القاهرة، عدد ديسمبر ١٩٩٠م، التقرير الاستراتيجي العربي مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩١م، موقف مصر من أزمة الخليج، الهيئة العامة للاستعلامات

المصرية، القاهرة، ط٢، مارس، ١٩٩٢م، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع١٠٢ بتاريخ أكتوبر ١٩٩٠م وع١٠٣ يناير ١٩٩١م،

(10) من حوار أجراه إبراهيم نافع مع الفريق الركن خالد بن سلطان بن عبد العزيز قائد القوات المشتركة في حرب الخليج، الذي نشره الأهرام بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٨م.

(11) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى ملف كامل نشرة الأهرام بتاريخ ١٩٩١/٥/٣م، تحت عنوان: ملحمة إسقاط الديون.

(12) بدر عبد العاطي: إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، في السياسة الدولية ع (١٠٤)، ابريل ١٩٩١م، ص٦٦-٦٧، ولمزيد من المعلومات عن معاهدة الجزائر والقضايا الخلافية حول الحدود العراقية – الإيرانية وتاريخ تطورها يكن الرجوع إلى: سعد الأنصاري: العلاقات العراقية – الإيرانية خلال خمسة قرون، ط١، دار الهدى، بيروت، ١٩٨٧.

(13) محمد جمال مظلوم: الأدوار المستقبلية لإيران وتركيا وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، مجلة أكتوبر، ع (٧٥٤) بتاريخ ١٩٩١/٤/٧م.

(14) كيهان ١٩٩١/١/٢٥م.

(15) اطلاعات ١٩٩٠/١٢/٢٦م.

(16) كيهان ١٩٩٠/١٢/٣١م.

(17) اطلاعات ١٩٩١/٢/٢، تصريح مرتضى سرمدي المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية.

(18) تصريح جواد منصوري سفير إيران لدى باكستان المنشور بصحيفة اطلاعات بتاريخ ١٩٩١/٢/٣م.

(19) من حديث علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيرانية مع شبكة C.B.C الأمريكية والمنشور بصحيفة اطلاعات بتاريخ ١٩٩١/٢/١٢م، وتصريح السفير الإيراني لدى أمانيا المنشور بصحيفة كيهان بتاريخ ١٩٩١/٢/١٧م.

(20) تصريحات أسد الله بيات نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامي، المنشور بحصيفة جمهوري إسلامي بتاريخ ١٩٩١/٢/١.

(21) جهوري إسلامي ١٩٩١/٢/٢٢م.

(22) تصريح يعلى أكبر ولايتي جهوري إسلامي ١٩٩١/٢/١٤م.

(23) **الطائرات العراقية:** أعلنت إيران فور انتهاء معارك تحرير الكويت عن عدم إعادة الطائرات العراقية التي لجأت إلى أراضيها، وتقدر بأكثر من ١٤٠ طائرة، علاوة على مطالبتها بحوالي ٦٠٠مليار دولار تعويضاً لها عن أضرار الحرب التي أصابتها خلال سنوات حربها مع العراق

على مدى ثمان سنوات ٨٠–١٩٨٨م، د/ محمد جمال مظلوم، الأدوار المستقبلية لإيران وتركيا وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط مجلة أكتوبر عدد (٧٥٤) ، بتاريخ ١٩٩١/٤/٧م.

(24) تصريح لمندوب إيران لدى الأمم المتحدة حينئذ، د/ كمال خرازي، لمحطة .N.B.C الأمريكية منشور بصحيفة جمهوري إسلامي بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠م.

(25) التقرير الاستراتيجي، ١٩٩٢م، ص١٤٤.

(26) بدر أحمد عبد العاطي: إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب، انظر ص٦٨–٦٩.

(27) أحمد ثابت: إيران والعرب: هيمنة الأمن وفراغ القوة في: مصطفى كامل السيد (محرر) حتى لا تنشب حرب عربية . عربية أخرى، من دروس حرب الخليج الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢م، ص ٧٦١.

(28) بدر أحمد عبد العاطي: المرجع السابق، نفس الصفحات.

(29) موسوعة مقاتل من الصحراء على الموقع الاليكتروني.http///www.mogatel.com

(30) أحمد ثابت: إيران والعرب وهيمنة الأمن وفراغ القوة، ص١٥٧.

(31) نازلي معوض أحمد: التصور المصري لأمن الخليج بعد الحرب (المضامين – المنطلقات – الترتيبات) بحث في: مصر وترتيبات الأمن في الخليج بعد الحرب، مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤م، ص٢٧٥–٢٧٦

(32) وللاطلاع عن نص إعلان دمشق يمكن الرجوع الي السياسية الدولية العدد ١٠٤ ابريل ١٩٩١، وثائق حرب الخليج.

(33) السياسة الدولية ، ع (١٠٤) ابريل ١٩٩١م وثائق حرب الخليج ص٧٤.

(34) مصطفي علوي: ترتيبات الأمن في الخليج العربي بعد الحرب، في حتي لا تشب حرب عربية . عربية أخري... ص٦٦٣– ٦٦٤.

(35) طه المجدوب: اعلان دمشق . الدلالات والأبعاد مجلة الشرق الأوسط ، القاهرة العدد الثالث يوليو ١٩٩١م، ص ١٩–٢٥.

(36) **نص التعديل في إعلان دمشق:** تشير الأطراف المشاركة في الإعلان إلى أن ما قامت به القوات السورية والمصرية أثناء محنة الخليج من مساندة القوات السعودية وبلدان مجلس التعاون الخليجي في تحرير الكويت، يمثل تطبيقاً نموذجياً لاتفاقية الدفاع المشترك، وأساساً لتعاون أمني عربي فعال يخول بلدان مجلس التعاون الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها إذا ما رغبت في ذلك، على أن تسعى أطراف إعلان دمشق إلى وضع بروتوكول متكامل في إطار التعاون الأمني والالتزامات المتبادلة بين البلدان العربية وإيداعه لدى الجامعة العربية؛ تحقيقاً لنظام أمني عربي شامل". نقلاً عن نازلي معوض أحمد: المرجع السابق، ص٢٨١.

(37) نازلي معوض احمد: التصور المصري لأمن الخليج بعد الحرب ، ص ٢٨١.

(38) تصريحات السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري المنشورة بالأهرام بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٧م، و ١٩٩٢/٩/١٠م، والحديث الذي أدلى به لمجلة الوسط الإماراتية ع (٥٣) بتاريخ ١٩٩٣/٢/١م.

(39) إبراهيم نافع: سحب القوات المصرية من الخليج: المغزى والإشارة، الأهرام ١٩٩١/٥/١٥م.

(40) مصطفى علوي: ترتيبات الأمن في الخليج العربي، ص٦٦٥.

(41) الأهرام ١٩٩١/٥/٩.

(42) طه المجدوب: إعلان دمشق: الدلالات والأبعاد، ص٢٤. ونوار، إبراهيم. (١٩٩٢، ١ أكتوبر/تشرين الأول) السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة. استرجعت في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٣م، من الرابط:
&http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217392

(43) مصطفى علوي: ترتيبات الأمن في الخليج العربي، ص٦٦٨.

(44) حديث علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيرانية لمجلة المجلة (ع٦٩٦) بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٢م.

(45) علي بالين برست: بريسي روابط سياسي جمهوري إسلامي إيران وجمهوري عربي مصر، ص٥٣-٥٤.

(46) أحمد ثابت: إيران والعرب هيمنة الأمن وفراغ القوة، ص٧٥٤.

(47) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٢م، ص١٤٤-١٤٥.

(48) الأهرام ١٩٩٣/٥/٦م.

(49) حديث على أكبر ولايتي لمجلة المجلة (ع٦٩٦٤) ١٩٩٣/٦/١٢م.

(50) اطلاعات، ١٩٩٠/٨/٤م.

(51) سعد ناجي ومنعم ضاحي: الخليج في عالم متغير، السياسة الدولية، ع (١٢٥) يوليو ١٩٩٦م، ص٣٥.

(52) علا عبد العزيز أبو زيد: التصور الإيراني لأمن الخليج، ص١٥٨-١٥٩.

(53) جمهوري إسلامي، ١٩٩١/٢/٨م.

(54) اطلاعات، ١٩٩١/١/٢٨م.

(55) جمهوري إسلامي، ١٩٩١/٣/١م.

(56) حديث على أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني مع صحيفة كيهان، ١٩٩١/٢/٨م.

(57) للاطلاع على النص الكامل للمشروع الإيراني للأمن الإقليمي، يمكن الرجوع إلى صحيفة اطلاعات بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٦م، وجريدة كيهان ١٩٩٦/٩/٢٤م.

(58) على بالين برست: روابط سياسي جمهوري إسلامي إيران وجمهوري عربي مصر، ص٥٣.

(59) المرجع السابق، انظر ص٥٣–٥٤، وكيهان ١٩٩٢/٩/١٩م.

(60) حديث علي أكبر ولايتي لمجلة المجلة ع (٦٩٦) بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٢م.

(61) كيهان، ١٩٩٢/٣/١١م، كيهان ١٩٩٢/٦/١٦م، و١٩٩٢/١٢/٢٢م، واطلاعات ١٩٩٣/٩/٢٦م، ١٩٩٤/٣/١٢م.

(62) طه المحدوب: إعلان دمشق: الدلالات والأبعاد، ص٢٥.

(63) جمهوري إسلامي إيران، ١٩٩٢/٤/١م، اطلاعات ١٩٩٤/٣/١٤م، كيهان ١٩٩٤/٥/١٧م.

(64) علمي بالين پرست: روابط سياسي جمهوري إسلامي إيران وجمهوري عربي مصر، ص٧٤–٧٥.

(65) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢م، من ٤٢.

(66) مصطفى علوي: ترتيبات الأمن في الخليج، ص٦٧٠.

(67) **انتفاضة الشيعة في جنوب العراق:** شكلت الانتفاضة التي قام بها الشيعة في جنوب العراق في مارس ١٩٩١م، واحدة من أكبر الاحداث السياسية الشيعية في تاريخ العراق الحديث والتي استهدفت الانفصال بالجنوب العراقي عن الدولة، حيث قام الآلاف من عناصر "لواء بدر" الجناح العسكري لمجلس لثورة الإسلامية في العراق، الموالي لإيران الذين تم تدريبهم في إيران، بتصفية أجهزة البعث في الجنوب وقياداته المحلية في المدن والقرى العراقية وفرضت السيطرة عليها. وقد تصدت الحكومة في بغداد بعنف لهذه الانتفاضة والحد من تصعيدها واستعادة النظام في مناطق الشيعة الجنوبية، وقد ساعد في إخماد هذه الانتفاضة سماح الولايات المتحدة للقوات العراقية بالمرور نحو المناطق المتمردة. نقلاً عن: الجزيرة نت على الرابط: www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2007/5/27.

(68) **الجماعات الشيعية** العراقية الموالية لإيران: تكثر الجماعات الشيعية الموالية لإيران الذين احتضنتهم طهران وقدمت لها الدعم المادي والمعنوي والتدريب الميداني وأهلتهم للانقضاض على العراق في الوقت المناسب، لعل من أشهرها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي تأسس عام ١٩٨٢م، ليضم جميع الفصائل الشيعية التي فرت من العراق أيام الحرب العراقية – الإيرانية ويضم جناحاً عسكرياً عنيفاً يسمى "لواء بدر" ثم حزب الدعوى ويضم عناصر متعددة من شيعة الخليج العربي ولبنان والعراق وقد لعبت هذه الجماعات دوراً كبيراً في تسهيل سيطرة إيران على العراق فيما بعد.

(69) علا عبد العزيز أبو زيد: تصور إيران لا من الخليج بعد الحرب، ص١٧٨.

(70) علا عبد العزيز أبو زيد: تصور إيران لا من الخليج بعد الحرب، ص١٧٦.

(71) الأهرام ١٩٩٢/٩/١٢م.

(72) فصلنا سياست خارجي، شماره هاي سوم وچهارم، سال دهم، بائير وزمستان، ١٣٧٥هـ.ش، ص٩٣٤.

(73) التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٢م، أنظر ص١٤٥.

(74) لمزيد من المعلومات من احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث يمكن الرجوع على د/ فاطمة الصايغ: التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه الامارات المتحدة، مركز الامارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، ٢٠٠٧م، والموقع الرسمي للجزر الإماراتية على الرابط: www.emerats-tslandes.ae

(75) الوفد ١٩٩٢/١٠/١٢م، والجمهورية ١٩٩٣/١/١٥م.

(76) ممدوح أنيس فتحي: إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد، انظر ص١٠٥، وأحمد ثابت العرب وإيران هيمنة الأمن وفراغ القوة، ص٧٥٢.

(77) بهير عباس: استراتيجية مواجهة دول الجوار، ص٢٣.

(78) نزار السامرائي: قراءة في النزاع العراقي – الإيراني، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٨١م، ص٩٦.

(79) لمزيد من التفاصيل حول التنظيمات الشيعية التي أسستها إيران في البحرين والعمليات الإرهابية ومحاولة قلب نظام الحكم فيها يمكن الرجوع إلى كل من: باقر سليمان النجار: الحركات الدينية في الخليج العربي، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٧م، وعلى اللباد: الانقلاب... بيع الوهم على الذات، ط٢، دار ليلى للنشر والتوزيع، دون مكان، ١٤٣١هـ، وسعد ناجي جواد ومنعم ضاحي عمار: الخليج العربي في عالم متغير، السياسة الدولية (ع١٢٥) يوليو ١٩٩٦م.

(80) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى جريدة القبس الكويتية (ع٥٧١٧) بتاريخ ١٩٨٨م، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١١م، ومجلة السياسة الدولية (ع١٢٣) يناير ١٩٨٦م، ونزار السامرائي المرجع السابق، ص٩٦.

(81) لمزيد من المعلومات حول أحداث العنف في مكة المكرمة، يمكن الرجوع إلى جريدة عكاظ (ع٧٠١) بتاريخ ١٤٠٧/١٢/١٠هـ، ومجلة المجلة (ع٣٩١) ، بتاريخ ١٩٨٧/٨/١١م.

(82) أحداث العنف في مكة المكرمة: أصدرت مصر بياناً رسمياً أدانت فيه أعمال العنف التي قام بها الحجاج الإيرانيون أثناء الحج الأعظم لدى المسلمين، كما أبدت في نفس البيان الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية ضد إيران في هذا المقام. الأهرام ١٩٨٧/٨/٣م.

([83]) الأهرام ١٩٩٢/١١/٦م